الأمن القومي العربي

عبث الداخل وأطماع الخارج

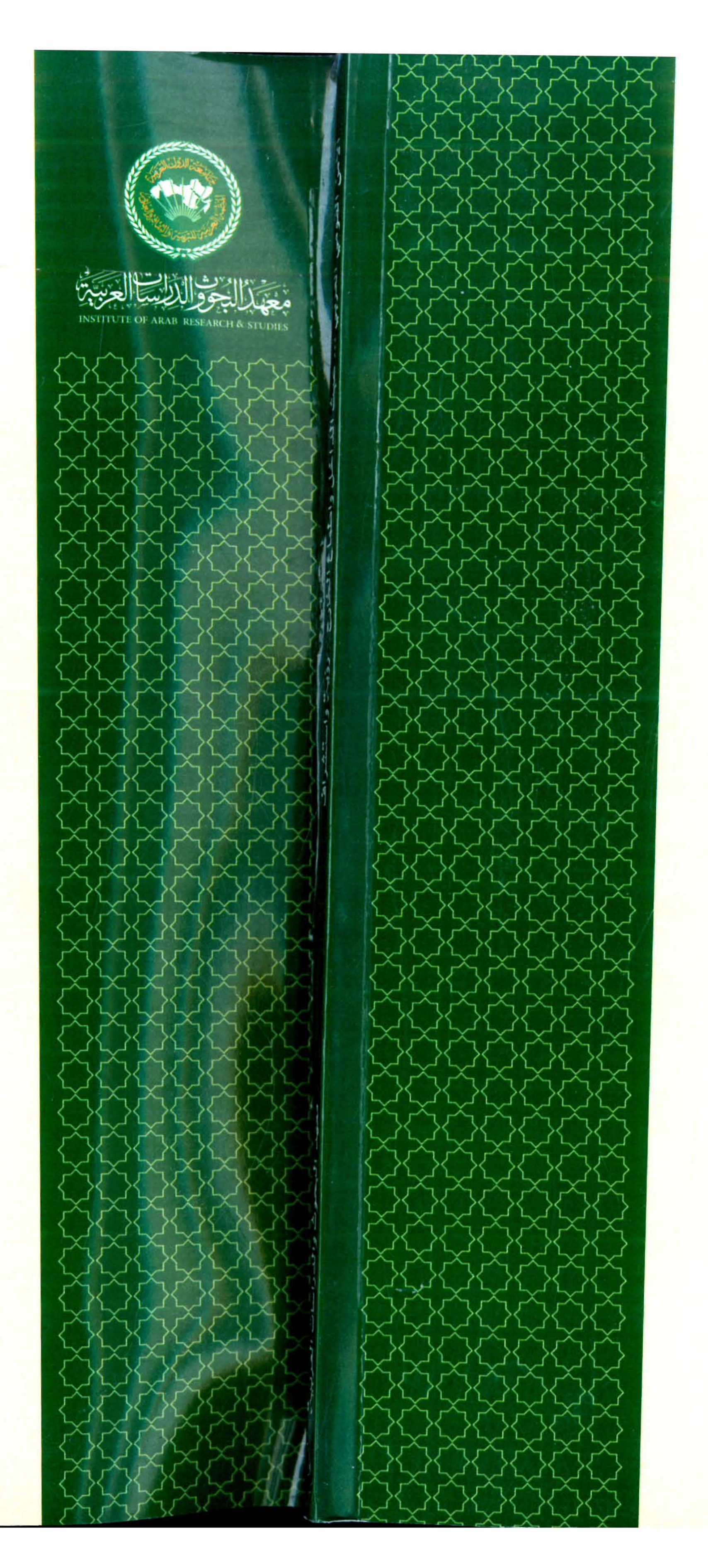
رؤية واستشراف

العمل الفائز بالمركز الأول مناصفة (جائزة الشباب العربي ٢٠١٧)

إعداد

د. ولد متالي لمرابط أحمد محمدو

القاهرة ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م







الأمن القومي العربي

عبث الداخل وأطماع الخارج

رؤية واستشراف

العمل الفائز بالمركز الأول مناصفة (جائزة الشباب العربي ٢٠١٧)

إعداد

د. ولد متالي لمرابط أحمد محمدو

القاهرة ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

- الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، مصر.

محمدو، ولد متالي لمرابط أحمد

الأمن القومي العربي: عبث الداخل وأطماع الخارج: رؤية واستشراف/ ولد متالي لمرابط أحمد محمدو. - القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظَّمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٧م.

١٠٤ص؛ ١٧×٢٤سم.

العمل الفائز بالمركز الأول مناصفة (جائزة الشباب العربي ٢٠١٧)

رقم الإيداع : ٢٠١٧/٢٨٣٤٤

الترقيم الدولي - تدمك: 978-977-5042-46-0

١- العالم العربي - الأمن القومي.

٢- العالم العربي - الأحوال السياسية

أ - العنوان. ٣٦٣,٣

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة

الموضـــــوع الصفحة

الفصل الثاني

الأمن القومي العربي في مواجهة الخارج

*

تَصْدِيرٌ

هذه الدراسة التي نقدم لها (الأمن القومي العربي: عبث الداخل وأطماع الخارج - رؤية واستشراف)، للدكتور ولد متالي لمرابط أحمد محمدو، هي الدراسة الفائزة بالمركز الأول مناصفة لجائزة الشباب العربي ٢٠١٧.

وتتناول «الأمن القومي العربي» بوصفه إشكالًا مركزيًّا، «وعبث الداخل وأطماع الخارج» بوصفه زاوية للتناول، «ورؤية واستشراف» بوصفها حدودًا لما هو متوقع من الدراسة.

وتحاول أن تجيب عن سؤالين محورين هما: ما محددات الأمن القومي العربي؟ وما أبرز التحديات التي يواجهها في الحاضر والمستقبل في بيئته الداخلية، أو في محيطه الخارجي، الإقليمي أو الدولي.

وعالج الباحث موضوع الدراسة من خلال فصلين يسبقهما مهاد نظري عن «الأمن القومي العربي: المفهوم والسياق»، تناول جدل المفهوم وتحولاته وتجلياته واقعيًّا، وسياقه التاريخي، وسياقيه الدولي والعربي.

وتناول الفصل الأول (الأمن القومي العربي: أسس الحماية من الداخل)، والفصل الثاني (الأمن القومي العربي في مواجهة الخارج) - قضايا عديدة: الأمن السياسي، الوطني، العسكري، الاقتصادي، المائي، الاجتماعي، الثقافي، اللغوي والإعلامي، وكذلك تحديات الربيع العربي، والتراث وترسيخ الهوية، ونهضة التعليم، والتهديدات والمخاطر الخارجية، وقضايا المحيط الإقليمي،

وأطمـاع الجـوار الإقليمي، وتكالب القـوىٰ الدوليـة، وتداعيـات الإرهاب وآثـار العـولمة.

والمعهد يقدم هذه الدراسة ناشدًا أن تكون قد حققت الغاية التي أعدت من أجلها وهي التعريف بالمخاطر والتحديات التي تواجه الوطن العربي وأمنه القومي.

قسم البحوث والدراسات

مُقَدِّمَة

تفصحُ هذه الدراسة، من خلال عنوانها المقترح، عن مشروعها العام، عبر حدود مفهومية قارَّة تضمَّنها العنوانُ المقترح، تتمثل في: «**الأمن القومي العربي**» بوصفه إشكالًا مركزيًا، و«**عبث الداخل وأطماع الخارج**» بوصفه زاويةً للتناول، و«**رؤية واستشراف**» بوصفهما حدودًا لما هو متوقع من هذه الدراسة، وإيذانًا بطبيعة منهجها الوصفي التحليلي؛ الذي يحاول أن يسلط الضوء على الواقع ويحلل تجلياته الماثلة ويستشرف تحولاته المستقبلية.

إن الدالَّ اللُّغوي المركزي في عنوان هذه الدراسة «**الأمن القومي**» يتسم بالوضوح والمباشَرة؛ ويعود ذلك إلى تداوله الواسع في حقل الدراسات الإستراتيجية والسياسية والإعلامية العربية المعاصرة. بيد أن إحالاته المفهومية تتسم بكثير من المراوغة والتأرجح؛ وهو ما سيكون مثار تحديد في المدخل العام لهذه الدراسة.

١- الإشكال

من المتداول في أدبيَّات البحث العلمي الحديث أن الطريقة المثلى «لمقاربة موضوع ما وتحليلِه هي استشكالُه (تحويله إلى إشكالية أو سؤال إشكالي)؛ لأنَّ الاستشكال - الأشكلة - وحده يشدُّ الوعي إلى الأبعاد والعوامل المختلفة للموضوع المدروس، ما ظَهر منها وما بَطن، ووحده يبدِّد وهْمَ الوضوح الظاهري للمسألة التي توحي به، فيسمح للتفكير بأن يتخطى لحظة الاستبداد، بما هي لحظةُ كسلٍ معرفي، إلى التيقُّظ تجاه تعقُّد الموضوع المدروس».

من هذا المنطلق؛ تحاول هذه الدراسة أن تجيب عن سؤالين محوريَّيْن؛

يمكن تبسيطهما على النحو التالي: **ما محددات الأمن القومي العربي؛ وما أبرز التحديات التي يواجهها حاضرًا ومستقبلًا في بيئته الداخلية العربية أو في محيطه الخارجي الإقليمي أو الدولي؟** وفي إطار مقاربة هذا الإشكال يخترق هذا البحث مداراتٍ نظريةً عدَّة، يجد ذاته، مرغمًا على الدخول في فضائها دون سابق استئذان.

وانطلاقًا مما تقدم سنكون في خضمِّ أطروحات علم السياسة، والإستراتيجية، والقانون الدولي، والاقتصاد، مستحضرين فرضيات التاريخ، وواقع الجغرافيا، وأطروحاتِ رجال الإعلام عربيًّا ودوليًّا في مجال أسال الكثير من الحبر، ويَعِدُ بالمزيد.

وفي سياق الأشكلة دائمًا ما يمكن أن نتساءل في البدء: هل هناك ما يمكن أن نطلق عليه «**الأمن القـومي العـربي**»؟ وإذا افترضنا وجوده؛ ما أُسسه الجوهرية، نظريًّا وعمليًّا، حاضرًا ومستقبلًا. كما سنعيد استدعاء أسئلة سابقةٍ لبعض من تناولوا هذا الإشكال من زوايا أخرى «ما الأمن القومي الذي نطمع فيه في عالم اليوم؟ أنرتضي بأمنٍ محلي أم شبه إقليمي أم فوق عربي؟ أنستكين إلى واقع الحال الراهن أم نجهد لنكون أصحاب دور وفعل ديناميكي وغير مهمَّشين إقليميًّا وعالميًّا؟». وهي مداخل نظرية مركزية في صلب هذه الدراسة؛ تفتح لنا أفقًا واسعًا للافتراض والتحليل والاستنتاج.

٢- سؤال المنهج:

تتوسَّل هذه الدراسة بآليات المنهج الوصفي التحليلي؛ سعيًا إلى مقاربة الظاهرة موضوع البحث من زوايا عدة، ورصد العلاقة بين أسبابها ونتائجها وانعكاساتها، محاولين تجاوز الوصف إلى التحليل والمقارنة والتفسير؛ بغية الغوص

في مدارات الإشكال وحدوده المتشعبة. وسيتيح لنا هذا المنهج تحليل ومناقشة مجموعة مهمة من الفرضيات التي قدمت حول قضية **الأمن القومي العربي**؛ وهو تحليلٌ سيضع في الاعتبار محيط الظاهرة وتحولاته المتسارعة التي تجعل الباحث ملزمًا بتحديث منطلقاته وآلياته القرائية باستمرار.

٣- الدوافع

جاء اختيارُنا لهذا المشغل البحثي انطلاقًا من مجموعة دوافع ومحفِّزات متنوعة، أبرزها:

• أهمية الموضوع البالغة في وجدان كلِّ عربي؛ إذ إنه يتعلق بسؤال الهوية والوجود، ويتعالق مع إرث الماضي، وتحولات الحاضر، ورهانات المستقبل، إنه يعني باختصار: «**الوجود العربي**».

• الإسهام في صياغة رؤىٰ نظرية علمية حول خصوصية اللحظة العربية الراهنة؛ مما يساعد صناع القرار العرب علىٰ صياغة إستراتيجية موحدة وفاعلة لحماية الأمن القومي العربي.

• الإسهام في تأسيس معمار «**الأمن القومي العربي**» الذي يعيش لحظةً انهزاميةً مرعبة؛ ولعلَّ هذه الدراسة تضيف لبنةً إلىٰ جهود البناء التي يقوم بها كثيرٌ من العرب الغيورين - قادةً وشعوبًا - وكلٌّ من موقعه، لإنقاذ ما تبقىٰ من ثوابت هذا الأمن.

• تحفيز الباحثين العرب لإغناء المكتبة العربية بمجموعة من الدراسات والبحوث النوعية في هذا المجال الحساس بالنسبة للأمة العربية؛ والمرتبط بمصيرها الوجودي.

• خصوبة الموضوع واتساع أركانه؛ مما يغري الباحث بالانجذاب إليه؛ إذ إنه يوفِّر فضاءً واسعًا للتحليل والمقارنة والاستنتاج.

كل تلك المحفِّزات؛ أسهمت في اختيارنا لهذا الموضوع المهم؛ الذي أغرىٰ الكثيرين بتناوله من قبل، وما تزال الدراساتُ حوله تتلاحقُ باستمرارٍ؛ لحيويته وأهميته البالغة وارتباطه بمصير الأمة وجودًا، وتأثيرًا، وفاعليةً.

٤- الدراسات السابقة

لا بد أن نشير هنا إلىٰ أن تراث الفكر السياسي العربي عامرٌ بالحديث عن قضية **الأمن القومي**؛ وإن لم يكن تحت مظلة هذا المفهوم المستخدم اليوم، وهو حديث ينتمي -بلا شك- إلىٰ سياقه السياسي والثقافي والتاريخي، ولكنه في كثير من أطروحاته وآرائه مازال صالحًا في زمننا اليوم عند الحديث عن مفهوم «**الأمن القومي**» بشكل عام و«**الأمن القومي العربي**» بشكل خاص. ولا بد من الإشارة إلىٰ أن حديث القدماء عن الأمن وآليات تحقيقه كما رسمتها كتب التراث، ظل ضامرًا إن لم نقل غائبًا عند غالبية الدارسين المعاصرين الذين تصدَّوا لمقاربة مفهوم الأمن القومي العربي حديثًا، وظل حضور الفكر السياسي الغربي في أطروحات هؤلاء هو السِّمة الأبرز، كما كان المنطلق النظري لأغلبهم هو أن المفهومَ غربي؛ وبالتالي؛ من الطبيعي أن ندرسه انطلاقًا من تحولات النظرية السياسية والإستراتيجية الغربية المعاصرة.

أما الدراسات العربية الحديثة حول **مفهوم الأمن القومي العربي**؛ فقد تأخرت إلىٰ النصف الثاني من القرن العشرين، ولم تشهد طفرةً نوعية إلا في أواخره؛ وهو ما أرجعه بعض الدارسين إلىٰ عاملين: «أولهما انحسارُ حركة القومية العربية بالمعنىٰ السياسي؛ ذلك التيار الهادف إلىٰ تحقيق الوحدة العربية،

وثانيهما ترسيخ الخبرة العربية اليومية؛ بأن الحفاظ على الاستقلال الوطني يتطلب أكثر من إعداد جيش قوي. فالمجموعة الأولى من العوامل أسهمت في تغيير اهتمامات البحث العلمي من كيفية تحقيق الوحدة العربية إلى كيفية العمل على إيقاف التمزق العربي. والمجموعة الثانية أكدت أهمية العوامل غير العسكرية في الحفاظ على الاستقلال».

لقد أنجزت عشرات الدراسات المتخصصة حول مفهوم الأمن القومي العربي، بدأت بمجموعة من الكتب والمقالات التي كتبها عددٌ من أساطين الإعلام والفكر السياسي العربي، ثم انتقل المفهومُ إلى حيِّز بحثيٍّ أكثرَ صرامة من حيث البناءُ النظري والمنهجي؛ حيث أنجزت مجموعة من الدراسات الأكاديمية في بعض الجامعات العربية، وعددٌ مهمٌّ من الأبحاث المحكَّمة المنشورة في مجلَّات وطنية ودولية، تضاف إلى ذلك وثائق وتقارير جامعة الدول العربية والمؤسسات المنضوية تحت لوائها، وهو ما فتح آفاقًا كُبرى لتناول هذا الموضوع من زوايا عدة؛ وإن ظل صلب الإشكال وآليات التحقيق بحاجة إلى كثيرٍ من المقاربة والتشخيص المستمر؛ خصوصًا إذا استحضرنا ارتباط المفهوم بالتحولات المتسارعة لحركة السياسة العالمية إقليميًّا ودوليًّا؛ فعلى سبيل المثال صدر كثيرٌ من الدراسات المعمَّقة التي تناولت مفهوم «**الأمن القومي العربي**» قبل عام (٢٠١٠)؛ ولكن هل يمكن أن نتخيل حجم التطورات المفصلية التي مسَّت بنية الجسم العربي بعد هذا التاريخ القريب جدًّا مثل: (**ثورات ما سمي بالربيع العربي، انفصال جنوب السودان، تفكك ليبيا وسوريا واليمن...، ظاهرة داعش وتمددها الإقليمي الفاحش، الهزات العنيفة التي أصابت بعض دول الجوار الإقليمي المؤثرة...**)، بل الأغرب من هذا أنه منذ بدأتُ تحرير هذا البحث بالفعل، منذ عدة أشهر، حدثت تطورات إقليمية ودولية كبيرة أرغمتني على مراجعة كثير من فقراته

ومباحثه باستمرار، وهو ما يعني أن التطورات التي تمس صميم **الأمن القومي العربي** تسير بوتيرة متسارعة وصاخبة، مما يفرض ضرورة مواكبة هذا الإشكال بمسارٍ بحثي حيويٍّ ومتجدد؛ بما يوفر للسَّاسة وصناع القرار ما يساعدهم على رسم إستراتيجية قوية فاعلة لتأسيس «معمار الأمن القومي العربي».

٥- الصعوبات

لا تعد طريق البحث في موضوع **الأمن القومي العربي** سهلة ومعبَّدة؛ بحكم حساسية هذا المشغل البالغة، وما يكتنفه من تشعُّب وغموض في بعض جوانبه. ولعل أبرز الصعوبات التي واجهتنا في سياق إعداد هذه الدراسة، هي:

- اتساع دائرة الموضوع؛ إذ تتطلب محاصرته جهدًا كبيرًا من أجل إحكام البناء النظري والمنهجي وتقديم أطروحاتٍ علمية رصينة ومكتنزة، بعيدًا عن الملحوظات الإعلامية العابرة.

- ارتباط الموضوع ببعض الحساسيات السياسية العربية، واختلاف وجهة النظر -عربيًّا- حول تكييف بعض الوقائع الأمنية التي تمس عمق اللحظة العربية الراهنة؛ فقد وصلنا منذ زمن إلى مرحلة عدم الاتفاق على **مفهوم الأمن القومي العربي** وأبرز التهديدات والمخاطر التي تواجهه، رغم اتفاقنا على بعض الكليات الكبرى التي تعد مكمن الخطر الحقيقي على هذا الأمن. ويتجلى بعض هذه الحساسيات بوضوح في جزء من الأبحاث العربية الحديثة التي تناولت قضية الأمن القومي العربي.

ولقد حاولنا - ما أمكن - الابتعاد عن مناطق الخلاف السياسي العربية الشائكة، دون أن يعني ذلك مجاملةً أو مراوغةً في رسم الحقائق أو تلبيسها، ويظلُّ هدفنا الأساس هو تقديم ما نرى أنه يمس بنية الأمن القومي العربي إيجابًا

أو سلبًا؛ دون الانحياز -بالضرورة- إلىٰ توجه أي من القوىٰ العربية المتجاذبة أو التّدخل في الشؤون المحلية للدول العربية.

• صعوبة الحصول علىٰ بعض المصادر والمراجع النادرة التي كتبت في لحظات مهمة من التاريخ السياسي العربي الحديث حول قضية «**الأمن القومي العربي**»؛ وذلك لتوزعها بين بلدان عربية متباعدة، ونفاد أغلبها من المكتبات التّجارية، وعدم توفرها في المكتبات العامة بحكم بعض الصعوبات والحساسيات التي أثرت علىٰ توزيع الكتاب العربي، يضاف إلىٰ ذلك الظروف الأمنية الصعبة التي تعيشها بعض الدول العربية والتي شلت حركة توزيع الكتاب العربي وجعلت التبادل الثقافي العربي غائبًا عن سلَّم الأولويات الراهنة. ورغم ذلك حصلنا - بعد جهد شاقٍّ - علىٰ مجموعة نوعية من الكتب والدراسات والأبحاث المنجَزة في هذا السياق، كما حَرَصنا علىٰ اقتناء آخر الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع للإفادة من تصوراتها الراهنة، ومحاولة الدفع بتساؤلاتها العلمية والمنهجية إلىٰ الأمام، مع حرصنا علىٰ التمايز عن ما قدمته، والإحالة عليها بشكل دقيق عند الإفادة منها.

٦- معمار الدراسة

انتظم معمار هذه الدراسة وفق بناء منهجي جاء علىٰ النحو التالي:

• **مقدمة**: تحدِّد مدارات الرؤية النظرية والمنهجية التي تقوم عليها هذه الدراسة.

• **مهاد نظري**: **الأمن القومي العربي**: **المفهوم والسياق**، تناول هذا المهاد الخلفيات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الأمن القومي العربي، وسياقه العام في المجال العربي.

• **الفصل الأول: الأمن القومي العربي: أسس الحماية من الداخل**، وقد حاول هذا الفصل تقديم نظرة مركَّزة لمعمار الأمن القومي العربي من الداخل: (أبرز النواقص، الثغرات، نقاط القوة والضعف، وما هو كائن وما ينبغي أن يكون لتأسيس معمار الأمن القومي العربي علىٰ أساس داخلي صلب ومتماسك...).

• **الفصل الثاني: الأمن القومي العربي في مواجهة الخارج**: وقد عُني هذا الفصل برصد قضية الأمن القومي العربي في علاقتها بالخارج (القوىٰ الدولية والإقليمية...)، وأبرز المخاطر والتهديدات التي واجهت الأمن القومي العربي، وما تزال، من جراء تلك القوىٰ **(تعاونًا، وتنافرًا، ومواجهة)**، أو من جراء الظواهر المستجدَّة علىٰ الصعيد الدولي **(العولمة، الإرهاب...)**، وما السبل الكفيلة لاستثمار العلاقة مع القوىٰ الدولية **(المهيمنة أو الصاعدة)** من أجل توطيد أركان الأمن القومي العربي علىٰ أساس صلبٍ ومتين؛ بدل فتح المجال أمامها لاختراق العرب من الداخل والعبث بأمنهم ومقدَّرات وجودهم.

• **خاتمة**: قدمنا فيها قراءة تركيبية لمشروع الدراسة، وأبرز ما توصلت إليه من ملحوظات واستنتاجات، وأهم ما تقدِّمه من نظرةٍ واستشرافٍ لخوض عُباب المستقبل.

هذا التصميم المنهجي يحاول أن يرسم خارطة أولية تمكِّن من معالجة مختلف القضايا والإشكالات النظرية التي يختزنها هذا المشغل البحثي، انطلاقًا من صيغة العنوان المقترح لهذه الدراسة؛ دون الخروج عنها في متاهات عامة أو التقصير في معالجة بعض جوانبها الحيوية.

٧- إستراتيجية الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن ترصدَ أبرز محدِّدات الأمن القومي العربي وأبرز المخاطر والتهديدات التي تواجهه من الداخل أو الخارج؛ حاضرًا ومستقبلًا، وفي سياق هذا الكشف لا بد أن نعود قليلًا إلىٰ الماضي؛ لأن كثيرًا من تجليات الواقع العربي اليوم هي نتاج لأحداث وقرارات ووقائع حدثت في الماضي القريب والبعيد، وبالطبع ستوغل هذه الدراسة في الحاضر محاورة لبنيته الماثلة وتفكيكًا لبعض ظواهره التي تطوِّق عنق الأمن القومي العربي، وتتجه الدراسة أكثر نحو المغامرة حين تسعىٰ إلىٰ استشراف حدود المستقبل من خلال تحليل ميكانيزمات اللحظة العربية الراهنة وما يكتنفها من نقاط ضعفٍ وقوة؛ ونحن في هذا الاستشراف بحاجة إلىٰ رؤية «**زرقاء اليمامة**» لمعرفة ما وراء الأفق؛ ذلك أن السياسة الدولية المعاصرة حُبلىٰ بالغيوم، وتسير وتيرتها بشكلٍ متسارعٍ يجعل محاولة التكهُّن بمساراتها القريبة بلهَ البعيدة، لا يعدو كونه نوعًا من العِرافة السياسية وضرب الودَع، ولكن ما خاب من حاور المستقبل واستشرف أحداثه قبل وقوعها؛ بل إن النجاح يقتضي دائمًا أن نعيش الحاضر بالتخطيط للمستقبل؛ مهما كانت مفاجآته وزوابعه.

*

مهاد نظري

الأمن القومي العربي

(المفهوم والسياق)

١- إضاءة

يتغيَّا هذا المدخلُ الوقوفَ على جانبٍ من الإحالات اللغوية لمفردة «**الأمن**»، إضافة إلى رصد حمولتها الاصطلاحية وتاريخ سَيْرورتها في الاستعمال نظريًّا وعمليًّا، مع تسليط الضوء على جانب من تطوُّرها في الفكر الإستراتيجي الغربي (بوصفها مفهومًا محددًا حين تتعالق مع مفردة: **القومي**)، وأبرز تجلياتها في الوثائق السياسية العربية الحديثة والدراسات والبحوث العربية المنجَزة بهذا الخصوص (حين توصف بمفردتَيْ: **القومي، العربي**)، وهو ما سيفتح لنا آفاقًا أولى لرصد تحولات مفهوم «**الأمن القومي العربي**» وخلفيات استعماله في السياق العربي. كما سيُعنى هذا المدخل برسم أساسٍ نظري أولي لمقاربة واقع الأمن القومي العربي وإشكالية تحقيقه في ظلِّ ظروف الداخل وتحدِّيات الخارج.

٢- حفريات في المعجم

تعدُّ اللغةُ الوعاءَ الأول لدلالات المفردات وإيحاءات استعمالاتها المتعددة. لذا سنستعرض هنا جانبًا من الدلالات اللغوية لمفردة «**أمن**» في عددٍ من المعاجم اللغوية العربية قديمًا وحديثًا؛ لنستكشف بعض الإحالات التي تختزنها تلك المفردة، وعلاقة تلك الإحالات بالمدلول الاصطلاحي الذي صارت عليه اليوم، خصوصًا حين تعالقت مع مفردة «**القومي**» من خلال تقنية الوصف النحوي.

• **لسان العرب**: خصص ابن منظور حيزًا واسعًا للمفردة جاء فيه: «أمن: الأمانُ والأمانةُ بمعنى. وقد أمِنْتُ فأنا أمِنٌ، وآمنتُ غيري من الأمن والأمان.

والأمن: ضدُّ الخوف. والأمانة ضدُّ الخيانة. [...] أمَّا «آمنته» المتعدي: فهو ضدُّ أخفته، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾. ابن سيده: الأمن نقيض الخوف، أمِن فلان يأمن أمْنًا وأمَنًا؛ حكىٰ هذه الزَّجاج، وأمنةً وأمانًا فهو أَمِنٌ. والأَمَنَةُ: الأَمْنُ، ومنهُ: أمنة نعاسًا: و﴿إِذۡ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنۡهُ﴾، نصب (أَمَنَةً) لأنه مفعول له كقولك: فعلت ذلك حذرَ الشر؛ قال ذلك الزجاج. وفي حديث نزول المسيح علىٰ نبينا وعليه الصلاة والسلام: وتقع الأمَنة في الأرض أي الأمن، يريد أن الأرض تمتلئ بالأمن فلا يخاف أحد من الناس والحيوان».

• **تاج العروس**: ظلَّ الزبيدي في المسار نفسه الذي تناوله ابن منظور: «الأمْنُ والآمِنُ كصاحبٍ، يقال أنت في آمِنٍ، أي: أَمْنٍ: [...] ضدُّ الخَوف، وقال المناوي: عدم توقُّع مكروهٍ في الزمن الآتي، وأصله: طمأنينةُ النفس وزوال الخوف».

• **المعجم الوسيط**: هو نموذجٌ للمعاجم العربية الحديثة؛ التي لم تخرج هي الأخرىٰ في سياق تناولها للمفردة عما أوردته المعاجم القديمة، جاء فيه: «أمن: أَمْنًا، وأمَانًا، وأَمَانةً، وأَمْنًا، وإِمْنًا، وأَمَنَةً: اطمأن ولم يَخف، فهو آمِنٌ، وأَمِنٌ، وأَمينٌ. يقال: لك الأمان، أي: قد آمنتك. و[أمن] البلد: اطمأن فيه أهله. و[أمن] الشر، ومنه: سلم. و[أمن] فلانًا علىٰ كذا: وثق به واطمأنَّ إليه، أو جعله أمينًا عليه؛ وفي التنزيل العزيز: ﴿هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾.

وهكذا تحيل كلمة «الأمن» من خلال التعريفات اللغوية السابقة إلىٰ الفضاءات الدلالية التالية:

○ يحيل الأمن إلىٰ الأمانة التي هي ضدُّ الخيانة؛ وهو ما يعني أن الأمن يتيح للشخص أن يكون صادقًا، وأن يعامل الآخر بوضوح بعيدًا عن الخداع والمراوغة؛ لأنه في موقع قوة. والأمانة قيمةٌ إنسانيةٌ سامية.

○ الأمن ضد الخوف: وهذا جوهر المفردة الذي يحيل بشكل بارز - حسب جميع التعاريف - إلى انتفاء عنصر الخوف، بيد أن الأمر هنا لا يتعلق بالحاضر فقط، وإنما بتوقع الأمان في المستقبل. وهي دلالة لغوية في غاية الأهمية؛ فلا يمكن للإنسان أن يعيش طمأنينة الأمن في الحاضر؛ وهو يتوقع انهياره في المستقبل، وقد ظلَّ استشراف المستقبل في مقدمة أولويات البشرية دائمًا؛ لأن صناعة المستقبل تتم عبر بوابة الحاضر والتأسيس على تجارب الماضي ونجاحاته وإخفاقاته.

وتتعالقُ مفردة «**الأمن**» في عنوان هذه الدراسة مع مفردة «**القومي**» التي تحيل إلى دلالاتٍ وأبعاد لغوية محدَّدة؛ ترتبط بالجذر اللغوي (**قام**)؛ وهو فعل يتضمن معنى الحركة والتحفُّز والانطلاق والتغيير. وينبغي أن نشير هنا إلى أن مفردة «**القومي**» لا تستدعي بالضرورة جميع الإحالات الثقافية والفكرية والسياسية لمفهوم «**القومية العربية**» الذي طرح بقوة منذ أواخر التاسع عشر وشهد صعوده في كثير من البلدان العربية في منتصف القرن العشرين؛ وإن كان يتقاطع مع بعض تجلِّياته الماثلة والإستراتيجية التي أنتجها لحماية الأمن الإقليمي العربي.

إن مفهوم «**القومي**» هنا يحيل إلى المشترك العام الذي يمكن من خلال أن نرسخ دعائم الأمن القومي العربي المشترك؛ مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية والفكرية والدينية للطوائف والأعراق والثقافات كافة المنتشرة في أصقاع الوطن العربي الكبير؛ وهو أمر لا يتنافى مع التركيز على تنمية المشترك القومي: الهوية والتاريخ والثقافة ووحدة المصير، تلك المداخل تتحدد من خلالها - بقوة - معالم الأمن القومي العربي.

وحين يتم وصف الأمن بـ «**العربي**»، ينبغي أن نشير إلى أن مفهوم «**العروبة**» هنا يبتعد عن الإحالات العرقية إلى إحالات ثقافية وفكرية وسياسية شاملة انطلاقًا من محدَّدات مشتركة بين المنتمين إلى فضاء الوطن العربي، إنها: «الرابطة

التي تجمع بين الدول والشعوب العربية، وهي المصدر المشع للفضائل والتقاليد والقيم العربية الأصيلة، والتي تجمعها اللغة العربية والإسلام والأصل الواحد والتاريخ المشترك والامتداد الجغرافي والمصير المشترك».

٣- جدل المفهوم وتحولاته

١/٣- السياق التاريخي

عرفت مختلف الحضارات القديمة فكرة **الأمن القومي**؛ وإن بشكل مختلف يناسب سياقها الزمني الذي عاشت فيه؛ حيث «تؤكد الآراء التي وردت حول شكل الجماعة الإنسانية الأولى على أهمية عامل الأمن في البناء الحضاري، على أساس من أن الخلية الاجتماعية الأولى كانت جماعة من الأفراد لا تربطهم روابط القربى، وإنما دفعهم إلى العيش مجتمعين؛ الرغبة في التعاون على درء الخطر والحصول على القوت».

ولعل حاجة الإنسان إلى الأمن كانت هي الدافع المركزي إلى نشأة التجمعات البشرية التي ستتحول إلى بنية سلطوية على شكل دول، وقد وُصف الإنسان بأنه «مدني بطبعه بما يلائم حاجاته؛ بمعنى أنه كائن حي اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الآخرين لتحقيق حاجاته ووسائل رفاهيته والاطمئنان إلى حياته واطراد تقدمه نحو الحضارة، [فهو] يعيش في رابطة للجماعة، تحتاج هذه الرابطة إلى تنظيم حياتها وعلاقات أفرادها، ثم إلى تدبير يقوم على نظام يطمئن الأفراد [...] للشعور بالطمأنينة وعدم الخوف من المخاطرة، ويشكِّل الأمن العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان، ويعد محور السعادة والراحة النفسية والطمأنينة».

ومن الملحوظ أن كثيرًا من المقولات التي وصلتنا من تراث الأمم السابقة تؤكد على فكرة الأمن والحماية والسلم الفردي والمجتمعي، وسنشهدُ عمقًا نظريًا

أكثر ثراءً وخصوبة حين نعود للتراث السياسي العربي الإسلامي الذي يحفِلُ بكثيرٍ من الآراء المنصبَّة حول فكرة حماية الدولة وأفرادها من خطر العدو، وهو تراثٌ لم ينل بعد ما يستحق من المقاربة والتناول.

٢/٣- في السياق الدولي الحديث

يعد مصطلح «**الأمن القومي**» من أكثر المصطلحات المتداولة اليوم في أبحاث علم السياسة الدولية؛ فقلما يَسْلَم بحثٌ في هذا المجال منذ النصف الثاني من القرن العشرين من تداول لهذا المصطلح، رغم تنوع حمولته وتشعُّب خلفياته النظرية وسياق ظهوره تاريخيًّا؛ وحدود استخدامه في وعي صناع القرار في عالم اليوم. وقد تم التداول الفعلي لهذا المصطلح بشكل موسَّع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وإن افترض بعض الدارسين «أن جذوره تعود إلىٰ القرن السابعَ عشرَ، وخاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة Nation- State ، وشكلت الحقبة الموصوفة بـ«الحرب الباردة»، الإطارَ أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وبُنىٰ مؤسساتية، وصولًا إلىٰ طغيان استخدام تعبير «**إستراتيجية الأمن القومي**» منذ تسعينيات القرن المنصرم وبدمغة أمريكية خالصة يتم استنساخها عالميًّا».

بالرغم مما يطبع المفهوم من وضوح علىٰ مستوىٰ البنية اللغوية وحدود الاستخدام في الفكر السياسي والإستراتيجي ونظريات القانون الدولي؛ إلا أنه يتجافىٰ – مع ذلك – عن الضبط والتحديد؛ ويظل تكييفه علىٰ الواقع الوطني والإقليمي والدولي مدار كثير من الخلاف والتوجس؛ وهو ما اعتبر إحدىٰ نقاط قوته، فهو علىٰ حدِّ توصيف الأكاديمي الأمريكي باري بوزان؛ يظل «عصيًّا علىٰ الصياغة الدقيقة، يكتنفه الغموض لدىٰ محاولة تعريفه، لكنه يبقىٰ بالغ الدِّلالة؛ لأن غياب التحديد الدقيق يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشًا واسعًا للتنظير الإستراتيجي ولاستخدام القوة».

منذ منتصف القرن العشرين «تحولت قضية الأمن إلىٰ قضية محورية في تفكير الدُّول وفي توجيه سلوكها السياسي، وأصبح الاحتفال النظري والعملي بها هو المعيار الذي تقاس به جدِّية السياسات وحجِّية البرامج المتداوَلة في السلطة». وقد هيمن المنطلق العسكري للأمن علىٰ رؤية كثيرٍ من منظِّري السياسة الدولية في القرن العشرين، خصوصًا عقب الحرب العالمية الثانية، حين كانت العلاقات الدولية محكومةً بالتوازنات العسكرية، وهو يعني إقامة علاقة ترابط بين الأمن والقدرة العسكرية، واعتبار القدرة العسكرية مدخلًا لتوفر الأمن القومي لدولة ما وضمان مصالحها العامة.

وترتبط فكرة الأمن في هذا المفهوم بمعنىٰ الرَّدع والدفاع الذاتي العسكري، كما تصبح مصادر الخطر الذي يتهدد أمن الدول مصادر خارجية عسكرية بصورة أساسية، وهو ما يقود للتركيز المفرط علىٰ النظام العسكري للدول، والخلق المستمر للمؤسسات الأمنية المختصة بالتجسس وجمع المعلومات وتحليلها، وكثيرًا ما يكون ثمن ذلك هو التضحية بمؤسسات واختيارات اجتماعية واقتصادية أخرىٰ.

أما الاتجاه النظري الحالي في السياسة الدولية؛ فيرىٰ أن مفهوم الأمن القومي شاسع ومتعدِّد الدلالات والأبعاد؛ إذ إنه «**يتمثل في أكثر من مجرد استخدام الجيش، ويتطلب تطوير جميع عناصر القوة التي تمتلكها الأمة وتوظيفها، فضلًا عن ذلك؛ فإن الأمن القومي يشمل مكونات داخلية وأخرىٰ خارجية، وهذا يزيد من تعقيدات ترسيخه علىٰ أرض الواقع**». ويربط أصحاب هذا الاتجاه الأمن بضرورة التنمية التي لا غنىٰ عنها اليوم للأمم والمجتمعات؛ فبدون التنمية لا تستطيع الدول أن تتصالح مع ذاتها داخليًّا، كما لا تستطيع أن تقنع الآخر بمكانتها وجدوائيتها وتماسكها في وجه الأخطار المتوقعة. انطلاقًا مما تقدم صار مفهوم التنمية أحد أبرز المحددات التي أعطيت لتعريف مفهوم الأمن القومي

لدىٰ صنَّاع السياسة الدولية، وذلك ما بدا جليًّا في تعريف **روبرت مكنمارا** وزير الدفاع الأمريكي السابق، الذي يرىٰ أن: «**الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان قد يتضمنها، والأمن ليس هو القوة العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان قد يشمله، إن الأمن هو التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة**».

٣/٢- في السياق العربي الحديث

علىٰ المستوىٰ العربي «لا يزال مفهوم الأمن القومي العربي يثير لغطًا كبيرًا لدىٰ مستمعيه، مثلما أثار جدلًا واسعًا لدىٰ مفترضيه، وحسبنا أن المفهوم يندرج ضمن تقديرات كلية وتخطيط شمولي، لا سيما عندما ترتسم في الأفق معالم تكوينه. فهو حَجرُ الزاوية للنظام العربي، ويحمل طموحه الهائل لتحقيق التجانس في هياكل العمل العربي المشترك، حتىٰ عدَّه البعض كشَّافَ الوظيفة الشمولية لمضمون النظام العربي».

من هنا تحول المفهوم إلىٰ «مَوْضعة تتم مراجعتها بصفةٍ جذريةٍ بعدما تغيرت معمارية السياسة الدولية وتكشفت آفاق واسعة وتجلَّت حقائق جديدة، وقد ترتب علىٰ ذلك تكييف في مدركَات الأمن ومَكامن التهديد والسياسات والإستراتيجيات الأمنية». ولعل هذا ما يفسر تسارع وتيرة البحث حول المفهوم، مما راكَم منجزًا نظريًّا مهمًّا لاستيعاب خلفياته وأبرز محدداته.

تاريخيًّا؛ ظهر مفهوم «**الأمن القومي العربي**» بشكل أكثر وضوحًا لدىٰ **الجامعة العربية في دورة سبتمبر ١٩٩٢**، حيث اتخذت الجامعة قرارًا بتكليف «الأمانة العامة بإعداد دراسة شاملة عن الأمن القومي العربي خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر، تعرض بعدها علىٰ مجلس الجامعة». وقد خلصت تلك الورقة إلىٰ تقديم

تعريفٍ مركَّز لمفهوم الأمن القومي العربي، محددةً إياه بأنه: «**قدرة الأمة العربية علىٰ الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها علىٰ أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلىٰ القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذةً في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر علىٰ الأمن القومي العربي**».

وبالموازاة مع ما قدمته وثائق الجامعة العربية حول هذا المفهوم؛ اتجه كثير من الدارسين إلىٰ تقديم مجموعة من التحديدات والتعريفات لمفهوم الأمن القومي العربي، تشترك في معظمها في الجوهر وتتقارب في الصياغة اللفظية. وهي تعريفاتٌ كثيرة ننتقي منها نماذج محدودة بوصفها كافية لتأسيس المدخل النظري الذي نبني عليه مقاربتنا للمفهوم في سياق هذه الدراسة.

اقترح الباحث منذر سليمان تعريف الأمن القومي العربي بأنه: «**السَّعي الدؤوب لتحقيق الأمن النفسي والجسدي لمواطني الأمة، عبر استخدام عناصر ومقومات القوة المتنوعة التي تملكها الأمة للحيلولة دون تعرضها لمخاطر خارجية أو داخلية تهدِّد وجودها ونمط عيشها أو حياة مواطنيها، وضمان التطوير والتنمية لعناصر القوة والمقومات التي تملكها [...] والعمل بكل الوسائل المتاحة، وتوظيف جميع عناصر القوة والمقدَّرات؛ لاسترداد الأجزاء المغتصَبة والمحتلة من أراضي الأمة، وتأمين عودة المشرَّدين والنازحين إلىٰ ديارهم الأصلية**».

ويعرفه الباحث جلال عبد الله معوض بأنه «**مجموعة المبادئ والعناصر المرتبطة بحماية الكيان الذاتي القومي - الحضاري العربي في مواجهة أخطار تهدِّد هذا الكيان وتطوره نحو أهدافه العليا المتمثلة في الوحدة والتحرر والتقدم،**

وهي أخطار كانت - من وجهة نظر بعض الباحثين - تقتصر حتىٰ نشوب أزمة الخليج [الأولىٰ] علىٰ قوىٰ أجنبية ثم أضافت إليها الأزمة مصدرًا جديدًا، وهو التهديد من داخل النظام العربي نفسه».

كما وصفه الباحث **أنور عشقي** بأنه «**إيجاز شامل لمجمل التحديات التي تواجهها دولة موحدة أو عدة دول في أمنها ومصالحها**». وانطلاقًا من ذلك، فإن أبرز تجلياته تتمثل في «**فقدان الشعور بالخوف والتهديد، وانتفاء للإحساس بالخطر، [مما] يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم ضد التهديدات الخارجية**».

٤/٣- تجليات المفهوم واقعيًا

يرىٰ الباحثون أن «الأمن القومي العربي ظل مجرد مفهوم، ولم يتحول قطُّ إلىٰ إجراءات وسياسات فعلية إلا خلال حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣». والظاهر أنه بعد تلك الحرب أصابته فترة من السُّبات العميق وعاد إلىٰ صلب المقاربات النظرية والتقارير الإعلامية بعيدًا عن التخطيط العَمَلي المحْكم والتجسيد الفعلي للمبادئ النظرية علىٰ أرض الواقع العربي.

جغرافيًّا؛ يرتبط المفهوم بتضاريس الرُّقعة العربية التي تمتد علىٰ مساحة شاسعة تضم عددًا كبيرًا من الدول العربية التي تتمتع كلٌّ منها بالسيادة والاستقلال، وهي منطقة تواجه تحديات خطيرة في التاريخ الحديث. فقد وصفها بعض الباحثين بأنها: «تتوارىٰ فيها قواعد القانون الدولي، وتتضاءل فيها قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة بحيث يمكن لشعب بلا أرض أن يحل محل شعب موجود من قرون سحيقة علىٰ أرض أجداده وآبائه، تحت سمع المنظمات الدولية والقوىٰ العظمىٰ وبصرها، [وقد] كانت تحتاج من الدول العربية أن تنتبه إلىٰ هذا الفراغ الهائل الذي تستغله إسرائيل لقلقلة المنطقة وفرض أطماعها

بالقوة، فتحاول ملأه بنظام عربي إقليمي يفرض الاستقرار المنشود ويردع العدو الذي احتل قلب المنطقة وزرع نفسه فيها، وأخذ يتطلع إلىٰ التوسع شمالًا وشرقًا وجنوبًا في ظل تشجيع بعض الدول العظمىٰ».

كما يتحرك المفهوم في فضاء السياسة الدولية المتغيرة حسب الأزمان والعصور؛ مما يتطلب التكيف مع كل فترة بما يناسب خصوصيتها؛ والسعي إلىٰ أن تظل الأمة في الموقف الأقوىٰ؛ وهو ما لا يتحقق إلا بالسعي الدؤوب نحو التقدم وتطوير آليات الدفاع وترسيخ الوجود. ولن يتم ذلك إلا عن طريق اختراق المنظومة العامة التي توجه خيار العصر وتتحكم في توجيهه؛ ذلك أنه «في كل مرحلة من مراحل تطورات النظام الدولي، تسود منظومة فكرية مهيمِنة؛ تشكل الأساس في تفسير واقع العلاقات الدولية، فالعصر الوسيط شهد هيمنة **فكرة الدين**، ثم جاء عصر التنوير ليشهد هيمنة **العقل**، بعد ذلك جاءت مرحلة القرنين التاسعَ عشرَ والعشرين؛ لتشهد هيمنة **النزعة القومية**، إلىٰ أن وصلنا إلىٰ الألفية الثالثة؛ لتهيمن عليها **فكرة العلم والتكنولوجيا**، التي تمتلك نسقَين متوازيَين؛ الأول يصبُّ في التطور الرقمي لخدمة البشرية، والثاني يصبُّ في تطوُّر أسلحة غير مألوفة ربما تؤدي إلىٰ دمار البشرية».

إن العمل علىٰ بناء معمارٍ أمني متماسك وطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا، هو مهمة من الصعوبة بمكان؛ ذلك أن الفكرة القائمة في وعي البنيات الإقليمية الكبرىٰ هي أن أمنها يكون علىٰ حساب أمن الآخرين؛ وهو ما يجعل مهمة تحقيق الأمن في العصر الراهن تتطلَّب الكثير من الصدام والمواجهة والمراوغة السياسية والحكمة والدبلوماسية والمرونة حين يقتضي الموقف ذلك، يضاف إلىٰ ذلك أن بنية المجتمع الدولي اليوم موسومة بـ «التوجُّس والتقلُّب والغموض والتعقيد». وهو ما يتطلب من صناع القرار العرب «ضرورة التفكير بوضع منهجية جديدة لتقييم مخاطر الأمن القومي للدول، منهجية تكون أكثر دقة في تقييم مستوىٰ الخطر

وحجمه، ولا بد لها من أن تنطلق، لا من حساب قيمة الخطر نفسه فحسب، بل من حساب قيمة الخطر مضافًا إليه العوامل المحيطة بالخطر».

٤- تركيب

تفصح مفردة (**الأمن**) عن كثير من الإحالات اللغوية الخصبة التي تفترض (انتفاء الخوف، الأمان، انعدام الخطر، الرخاء...)، وهي إحالات يمتصُّها المفهوم في بُعْده الاصطلاحي الذي يحيل إلىٰ أسس ومبادئ نظرية وعملية لحماية الأمة من مخاطر الأعداء، وتوفرها علىٰ قدرة فاعلة للردع والمواجهة عند حدوث أية أخطار متوقَّعة أو مفاجئة، إضافة إلىٰ بقاء الأمة علىٰ سلَّم النمو في مسيرة تصاعدية تُطور باستمرار آلياتِ عبورها نحو المستقبل. وهو ما يقتضي أن تتوفر الأمة علىٰ رجال يتَّسمون بالحكمة وبعد النظر والتيقُّظ الدائم، لمواجهة مخاطر الحاضر والمستقبل؛ كما يقتضي التصالح مع الذات وبناء الداخل ورصِّ الصفوف وإذكاء جذوة الوحدة والانسجام، فبهما تتحقق المعجزات الأمنية.

*

الفصل الأول

الأمن القومي العربي

(أسس الحماية من الداخل)

١- إضاءة

نحاول في هذا الفصل أن نستكشف أسس الأمن القومي العربي ومقوِّماته انطلاقًا من رؤية فاحصة للداخل العربي. إن بناء الذات العربية والحفاظ على مقوماتها الأمنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، عملية معقَّدة وشاقَّة وطويلة الأمد؛ وهي تنبع من عمق الوطن العربي أولًا قبل أن يتم البحث عنها خارجه.

من هذا المرتكز انطلقت كل المقاربات العلمية الساعية إلى رصد محدِّدات الأمن القومي العربي، مما يفرض على الساسة ومنظري الإستراتيجية العرب البحثَ عن مفاتيح الأمن القومي العربي انطلاقًا من حفريات معمَّقة في بنية الذات العربية (دولةً، ومجتمعًا، وأفرادًا...)، وذلك عبر نظرة ذاتية داخلية تكشف مَكامن الضعف وأسبابه بعيدًا عن جَلْد الذات أو تضخيمها المفتعَل، وتعمل على تهيئة الحلول المناسبة وفق نظرة استشرافية طموحة وفاعلة.

٢- الأمن السياسي

١/٢- الدولة القُطْرية

هناك منطلق واقعي لا بد أن نؤسس عليه؛ وهو أن بنية النظام السياسي العربي قائمة على مجموعة من الدول القُطْرية التي تتمتع كُلٌّ منها بالسيادة والاستقلال. وانطلاقًا من هذا المعطى؛ ينبغي القول إنه على كل دولة عربية أن

تؤسس ذاتَها جيدًا في ضوء نظرية «الأمن القومي العربي»؛ ويشمل ذلك التأسيس التركيزَ علىٰ تطوير مختلف البنىٰ الأساسية للدولة، وفق منهج حديث يراعي مصلحة الدولة والمجتمع، ويبني أجيالًا مستقيمةً ومعبأة بالأسس والمقومات كافة التي تجعلها قادرة علىٰ فرض ذاتها في عصر يشهد تطورًا متسارعًا في شتىٰ المجالات، ولا مكان فيه إلا لمن لديه القدرة علىٰ الإنتاج وتوجيه بوصلة الآخر. ولا شك أنه إذا استطاعت كل دولة عربية أن تبني ذاتها جيدًا وفق رؤية العصر، وانطلاقًا من روح الهوية العربية الأصيلة، وانسجامًا مع التوجُّه العربي الوَحْدَوي، فإن ذلك بلا شك سيضيف لبنة قوية لمعمار الأمن القومي العربي الذي هو حاصل مجموع أمن الدول العربية، بشرط الاتحاد والتكاتف وتنسيق الجهود والقيادة في مواجهة الآخر.

١/١/٢- الأمن الوطني

تعاني الدول العربية في سبيل تحقيق أمنها الداخلي، ولا سيما في ظل متغيرات دولية عابرة للحدود؛ وفي مقدمتها حركات الإرهاب العالمية المموَّلة دوليًّا، والموجَّهة خصيصًا لنسف معمار الأمن القومي العربي والإسلامي، إضافة إلىٰ المشاكل المزمِنة التي تعاني منها بعض الدول العربية منذ عهد الاستعمار (مشكل الحدود والمناطق المتنازع عليها)، إضافة إلىٰ تردِّي الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البِطالة، والاحتقان السياسي، وتردِّي التعليم... كل ذلك يجعل الدولة القُطْرية العربية في مواجهة وضع داخلي لا تحسد عليه، يتطلب حنكةً سياسية وعملًا جبارًا لترتيب الأوضاع الداخلية في حدود الممكن والمتاح واقعيًّا.

إننا هنا نتحدث عما يمكن تسميته بالأمن الوطني الذي هو «قدرة الدولة علىٰ تحقيق الحماية الذاتية وعدم السماح للتعرض للمخاطر التي من شأنها أن تهدّد كيان الدولة واستمرار بقائها ووجودها واستقلالها وعدم التعرض للتفسخ

والتجزئة. ويهدف الأمن الوطني للدولة إلى تأمينها من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية عنها؛ بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار». ولا شك أن أية دولة عربية لا تستطيع تحقيق أمنها الداخلي إلا بمساعدة جيرانها العرب، إضافة إلى التنسيق مع القوى الإقليمية ذات التوجه السِّلمي، وأخذ الحَيْطة والحذر في سياق التعاون وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود مع القوى الإقليمية والدولية المعادية.

٢/١/٢- تحديات الربيع العربي

أسال ما أطلق عليه «**الربيع العربي**» كثيرًا من الحبر، وتعددت وجهات النظر حوله إلى حدِّ التنافر والخصام، وهو تعددٌ اختلف حسب مراحل هذا الربيع الزمنية، فهناك من رأى أنه هبة شعبية عَفْوية تعبيرًا عن ضياع الحقوق وسعيًا إلى استردادها، وهناك من رأى أنه تخطيط محكم من قوى إقليمية ودولية هدفها بالأساس الإضرار بمصلحة الأمن القومي العربي وتحقيق مصالح سياسية وإستراتيجية على حساب العرب. وبعيدًا عن مسوغات كلِّ طرف؛ فإن المتفق عليه أن الربيع العربي - كما يبدو من نتائجه الواقعية - لم يكن أبدًا في مصلحة الأمن القومي العربي على الأقل في اللحظة الراهنة. ليس هذا تسويغًا لوضع ما قبل الربيع العربي مثل الاحتقان السياسي الذي كانت تعيشه بعض الدول التي شهدت ثورات هذا الربيع، ولكنه توصيفٌ لواقع لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نزعم أنه يخدم المصلحة العربية (قُطْريًّا أو قوميًّا).

إن التوصيف الأولي لهذا الربيع أنه قام بشكل مفاجئ في بعض الدول العربية التي كانت تشهد احتقانًا سياسيًّا مزمنًا، وساعدت على نجاحه في بعض تلك الدول ظروف الشعب العربي وتطلُّعاته إلى حياة كريمة بعيدًا عن هواجس السياسية ولعبتها الخبيثة، بيد أن هذا الربيع سرعان ما انحرف مساره قبل أن

يصل إلىٰ النتيجة التي توقعتها شعوب الدول التي قام فيها، وسرعان ما تم ركوب موجته من قبل أعداء الأمن القومي العربي داخليًّا وخارجيًّا (حتىٰ في الدول التي شهدت أقلَّ أضراره: تونس مثلًا)، مما فجَّر حالةً من القلق والضَّياع والدَّمار والتشرذم ضربت في العمق عددًا كبيرًا من الدول العربية بما فيها تلك التي لم تشهد ثورات هذا الربيع، وقد اكتملت المهمة بانهيار شبه كامل لبعض الدول العربية التي قام فيها، وتفكيكها عبر حرب سيزيفية طاحنة لا هوادة فيها، مما جعل تلك الدول لعبةً في أيدي قوىٰ إقليمية ودولية تسخّرها لإعادة رسم خريطة المنطقة العربية، وصبّ الزيت علىٰ النار في مراكزها الحيوية ذات الثقل السياسي والتاريخي الذي يعول عليه كثيرًا في سياق الأمن القومي العربي.

وفي تقديري الشخصي أن المطلوب الآن من الدول التي قامت فيها ثورات هذا الربيع؛ هو السعي بشكل جادٍّ وسريع إلىٰ عقد مصالحة مع الذات، وتجاوز هفوات الماضي، والسعي المخلص إلىٰ بناء دولة قوية متصالحة مع شعبها متمسكة بأمنها القُطْري، ساعية إلىٰ تحقيق الأمن القومي العربي عبر التنسيق المحكم عربيًّا من خلال آلية العمل العربي المشترك ومؤسساته الفاعلة؛ بعيدًا عن الانصياع لأطروحات بعض القوىٰ الإقليمية والدولية ذات التوجهات المعادية للعرب.

٢/٢- الوحدة العربية: ضرورة لا خيار

إن الحديث عن «الأمن القومي» يرتبط بالوحدة بوصفها مرتكزًا لا غنىٰ عنه؛ إذ يفترض المفهوم «كيانًا قوميًّا واحدًا وموحدًا، وكيانًا سياسيًّا ممثلًا في دولة قومية تملك سيادة وسياسة موحدة داخليًّا وخارجيًّا، وصعوبة الحديث عن «أمن قومي عربي» تكمن في غياب هذا العنصر الأساسي من عناصر الأمن القومي

ومقوماته». وإذا كان من الصعوبة بمكان الجزم بتماسك الكيان العربي ووحدته المطلقة، فإنه أيضًا من الإجحاف أن ننظر إلىٰ المنطقة العربية وكأنها جزرٌ منفصلة لا روابط سياسية بينها؛ مهما شجَّعَنا علىٰ هذا الوصف ما نراه من ظواهر الفرقة والتشرذم التي تبدو للعيان دون كبير عناء.

إن الحديث عن نظرية الأمن القومي العربي اليوم لا يمكن أن يغفل الثنائية التي توجه بنية الواقع السياسي العربي وهي: **(الأمة/ الوطن)**؛ بما تحيل إليه من مسارات متنوعة. ومن الجيد أن نستوعب «أن هذه الثنائية لا تفضي حتمًا، إلىٰ تناقض بين الانتماء إلىٰ الأمة، وبين التعلق بالوطن وخدمة مصالحه الثابتة؛ إن نحن نظرنا نظرة حيَّة متطورة إلىٰ التضامن الذي يجعل الأمة كالجسد الواحد إذا اشتكىٰ منه عضوٌ تداعَىٰ له سائر الجسد بالسهر والحمىٰ. وعندئذ تصبح المصلحة القومية جملة المصالح الوطنية، وحصيلة تفاعلها الذي يضيف إليها ما ليس في معنىٰ كل قطر علىٰ حدة، وهو الانتماء إلىٰ وحدة أعظم شأنًا، وأبقىٰ أثرًا، وأكمل قوة، وهي التي بها تتبلور معالم الذات القومية».

ولعل الإشكال المركزي القائم في هذا المجال يتمثل في أننا «في المنطقة العربية والإسلامية ما زلنا نتعامل مع قضايا إدارة التنوع والاختلاف وتجنُّب الحروب الأهلية، بكثيرٍ من عدم الاهتمام الفلسفي والفكري، فما زالت الأفكار الانقسامية والفتنوية في الأمة تجد لها أنصارًا وإعلامًا وتمويلًا، وما زالت لها القدرة علىٰ الحياة والتأثير في الوعي الجمعي للشعوب العربية، وما زال المجتمع العربي يعجُّ بالحركات الدينية والسياسية التي تدفع في اتجاه تشنيج النسيج الوطني عبر أفكارها المركزية وأدبياتها وبرامجها وخطابها العام». وهو ما يقتضي انتباه القائمين علىٰ إدارة الشأن العربي إلىٰ هذه الظاهرة التي تهدِّد الأمن القومي العربي وتعبث بمحدِّداته الأساسية.

٢/٢/١- جامعة الدول العربية

تعدُّ «جامعة الدول العربية» الكيان السياسي الأعرق والأبرز الذي انضوت تحت لوائه جميع الدول العربية؛ وقد بذل هذا الكيان منذ نشأته -في حدود المتاح وممكنات السياسة الدولية- جهودًا جبَّارة في المحافَظة على وحدة القرار السياسي العربي في مواجهة الداخل والخارج، كما لعب أدوارًا بارزة في فترات حسَّاسة من تاريخ الوطن العربي ظل فيها صمام أمان العرب ومهندس نظرية أمنهم القومي. ويعلق العرب -شعوبًا وقادةً- آمالًا كبيرة على «**جامعة الدول العربية**» بوصفها الحاضن الأبرز للسياسة التوافقية للدول العربية؛ وهو ما يقتضي من هذه الهيئة القومية مضاعَفة الجهود من أجل تأسيس وعي سياسي وإستراتيجي فاعل حول واقع «الأمن القومي العربي»، وحمل الدول والحكومات العربية على النهوض من غفوتها، والعمل بشكل جادٍّ وواعدٍ من أجل المستقبل، ولا شك أن هذه المهمة من الصعوبة بمكان وتواجهها الكثير من العراقيل؛ ولكنها ليست مستحيلة؛ بل أكثر من ذلك أن هناك الكثير من المحفِّزات والدوافع التي تسهم في تسريع وتيرة تحقيقها؛ ولا شك أن لحظات الضعف أمر طبيعي في مسيرة الدول عبر التاريخ، وكثيرًا ما كانت تلك اللحظات وسيلة للبناء والقوة وتأسيس الوجود من جديد على أرضية أكثر صلابة وتمكنًا، ولنا أمثلة كثيرة في التاريخ الحديث تؤكد هذه النظرية.

٢/٢/٢- مجلس التعاون لدول الخليج العربي

يعد هذا المجلس إحدى التجارِب السياسية العربية الناجحة والمميزة، فقد حافَظ على قدرٍ من التماسك والتعاون والرؤية الموحدة في مجالات السياسة الشائكة عربيًّا ودوليًّا، وقد حققت دول المجلس «إنجازات كبيرة أسهمت في تطوير علاقاتها الاقتصادية الخارجية والداخلية ... من خلال توحيد السياسات

الاقتصادية والمشاريع والمؤسسات المشتركة». ورغم ما يشهده هذا المجلس حاليًّا من هزات سياسة عنيفة، يستطيع قادة الدول الأعضاء فيه، وبمساعدة جامعة الدول العربية، والدول الإقليمية الوازنة (مصر مثلًا) تجاوز هذه الأزمة، وإعادة ترتيب البيت العربي الخليجي على أسس أكثر صلابةً وقوةً، والإفادة من هذه المحنة، بتجاوز أسس الخلاف المؤدية لها، وتقريب وجهات النظر بين الإخوة الأشقاء، والبحث عن الحلول النابعة من الداخل بعيدًا عن الإملاءات الدولية الموجهة التي لا تستبطن مصالح العرب.

إن مصدر قوة هذا المجلس يرتبط باستمرار «الموارد الاقتصادية الضخمة التي تملكها الدول الأعضاء، فاحتياطي النفط في دول المجلس، على سبيل المثال، يزيد على الاحتياطي الذي تملكه إيران بنسبة خمسة على واحد، وعلى الاحتياطي الذي يملكه العراق بنسبة أربعة إلى واحد. وقد أنفقت دول المجلس مبالغ لشراء أحدث الطائرات والدَّبابات ومنظومات الصواريخ، في محاولة لدعم وضعها العسكري في المنطقة»، بيد أنه ينبغي أن ترافق الطفرةَ الاقتصادية الخليجية رؤيةٌ إستراتيجيةٌ فاعلة وموجَّهة لخدمة الأمن القومي العربي، كما ينبغي تنويع أسس الاقتصاد التي يعتمد عليها المجلس وربطها بثقله السياسي، مما يضمن استمرارية فاعليته في عالم متغير المزاج والمصالح والطموحات تجاه المنطقة العربية.

٣/٢/٢- اتحاد المغرب العربي

جاء هذا الاتحاد حصيلة «العملٍ نضاليٍّ آمنَ به أبناء «**المغرب العربي**»، من أجل التكامل والوحدة، منذ السنين الأولى من الكفاح التحريري، فضلًا عن تجذُّر هذه الوحدة في الوجدان الجماعي؛ بسبب التجانس العرقي والحضاري، وواقع الامتداد الإقليمي والتاريخ المشترك في أكثر من حقبة». ولعلَّ من أبرز

العوامل التي دعت إلى تشكيله «الثراء الهائل الذي تعرفه منطقة المغرب العربي، وهو الثراء الطبيعي والترابي والمعدني المتنوع بصورة جعلت منها واحدة من أغنى مناطق العالم ثروةً وأرضًا وإنسانًا أيضًا ... زيادة إلى كونها أهم المحاور الإقليمية القادرة على تشكيل حالة من التكامل بين عناصرها وأعضائها» بيد أن هذا الكيان ظل يعاني منذ نشأته من غياب الفاعلية لكثير من هيئاته ومؤسساته؛ رغم حرص قادة الدول المغاربية الدائب على التشارك، وتعبيرهم المستمر عن طموحاتهم الوحدوية في منطقة حيوية تاريخيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا وسكانيًّا، وهي ترقد منذ عقود على بعض الهواجس الأمنية، وتترصَّدها بعناية مخالب الدول الغربية من أجل إحياء مجدها الاستعماري الذي لم تنضب جِراحه بعد.

هذه الكيانات السياسية الوحدوية تعضدها عشرات المؤسسات العربية المشتركة في مجالات حيوية مثل الثقافة والاقتصاد والتنمية والبيئة...، وهي، على الرغم مما أصابها من هزات في فترات مختلفة من التاريخ العربي المعاصر، ورقةٌ سياسيةٌ كبيرة للعرب عليهم استغلالها والإفادة من ثقلها الوازن دوليًّا، وعليهم أكثر من ذلك المحافَظة على تماسكها، والسعي إلى توسيع نطاقها الوحدوي بما يضمن لها الاستمرار وفاعلية التأثير على القرار الدولي.

٣- الأمن العسكري

إن الحديث عن نظرية الأمن القومي العربي؛ يلزمنا أن نتناول جوانب شتى تحكم بنية الأمة العربية بوصفها كيانًا موحدًا؛ بغض النظر عن توزُّع ذلك الكيان سياسيًّا على مجموعة من الدول القُطْرية ذات المصير المشترك. وفي سياق هذا التناول يصادف الباحث جوانب مختلفة تؤثر بشكل فاعل على واقع الأمن القومي العربي؛ منها العسكريُّ والسياسيُّ والاقتصاديُّ ... بيد أن الجانب العسكري يتخذ طابع الاستعجال؛ إذ هو المسؤول المباشر عن حماية الأمة

العربية من التفكُّك والانهزام في مواجهة الخطر الخارجي المحدق منذ قرون والمتجدد باستمرار، ولعل ذلك ما حدا ببعض المتخصصين أن يدعو إلىٰ التركيز الجاد علىٰ هذا الجانب وإعطائه الأولوية الكاملة بوصفه سيد اللحظة الراهنة، أما الجوانب الأخرىٰ؛ فهي تأتي في المستوىٰ الثاني من الأهمية.

١/٣- الردع أولاً

إن أية أمة تتطلع إلىٰ ترسيخ كيانها ووجودها وتثبيت دعائم أمنها القومي، من حقها أن تسعىٰ إلىٰ ترسيخ هذا الأمن بكثير من الصرامة والصلابة عبر «استعمال الوسائل كافة المشروعة دوليًّا؛ بما فيها استعمال القوة المسلحة بالإضافة للأدوات والأساليب الأخرىٰ مثل إثارة الرأي العام، الضغوطات الاقتصادية، الأساليب الدبلوماسية، إثارة القلاقل الداخلية ... داخل الطرف المعتدي، الحصار، الاستعراضات والمناورات الحربية، التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعليًّا بصورة جزئية أو شاملة، استعمال أساليب الدعاية أو الشائعات أو الحرب النفسية». ثم إن قوة الدول تعتمد علىٰ محاور ومرتكزات مختلفة علىٰ رأسها القوة العسكرية التي هي «مستخلَص من القوىٰ الأخرىٰ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولها تأثير يحتل في كثير من الأحيان أولويات خاصة في اعتبار الدولة أو في حسابات الدول الأخرىٰ الصديقة أو العدوة واعتباراتها علىٰ حد سواء، وإن كان ذلك وفق سياقات وحسابات متباينة».

ومن الجلي أن «الدولة، أي القيادة السياسية فيها، هي التي تحدد واجب القوات المسلحة، وتتعهدها، وتطبعها بالطابع الذي تراه مناسبًا لظروفها، لتكون في خدمة أهدافها السياسية والقومية، ولا جدال اليوم أن اليد العليا في هذا هي يد السياسيين، وما علىٰ العسكريين إلا التنفيذ في حدود ما رُسِم لهم وجُهِّزوا للقيام به، وعلىٰ ذلك فمن واجب السياسة والسياسيين وضع القوات المسلحة في

أحسن الظروف التي تكفل لها النصر والنجاح في تحقيق الأهداف». وهنا تأتي قضية «التسليح» على رأس الأولويات العسكرية التي لا ينبغي التهاون بشأنها، وهي قضية تعد في صلب محدِّدات الأمن القومي الشامل والأمن العسكري تحديدًا.

على المستوى العربي أولت معظم الدول العربية «قضية التسلح، سواء بالاستيراد أو البناء العسكري أو الاثنين معًا، أهمية موازية لقضايا أخرى مثل بناء الدولة وبناء الأمة والتنمية الوطنية متعددة الجوانب. فحاجة العرب إلى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية أجبرت هذا الجزء من العالم على الدخول في تجارة السلاح الدولية، بحيث بات الوطن العربي جزءًا من أجزاء العالم المتعددة في استيراد هذه السلعة». بيد أن هذا الاهتمام لم يصاحبه تفكيرٌ إستراتيجي محكَم للإفادة من أوراق صفقات السلاح الضخمة التي أبرمتها الدول العربية دوليًّا، يضاف إلى ذلك ما يشوب تلك الصفقات من شوائب لوجستية وفنية وقانونية، في مقدمتها فاتورتها الغالية التي لا تناسب عادة فحواها من حيث التطور والحداثة وفاعلية الرَّدع وتدمير العدو، وما يصاحبها من قيود التسليم، وما تقتضيه من التزامات مجحفة للدول التي تقتنيها، وما يبدو حولها من هواجس تحول دون استخدامها لردع القوى الإقليمية المتغطرسة التي يتآكل بسببها الجسم العربي.

٢/٣- الدفاع العربي المشترك

إن العنصر الأول في مقومات الأمن القومي العربي عسكريًّا هو الوحدة والتماسك بين الجيوش العربية في السلم والحرب؛ وهي آلية لا يمكن أن تتحقق إلا بالتنسيق الفاعل على أعلى المستويات السياسية والأمنية والعسكرية، وهو تنسيق يتم عمليًّا عبر إنشاء قيادة موحدة للجيوش العربية؛ نقترح تبادل المهام

علىٰ إدارتها بين الدول العربية وفقًا لمأموريات محدَّدة، أو الاتفاق علىٰ تسليمها لبعض الدول العربية الفاعلة علىٰ خط النار وخطوط التَّماس مع العدو الواقعي أو المفترض.

لقد كان توحيد الدّفاعات العسكرية العربية إحدىٰ الأولويات الملحَّة للقائمين علىٰ مؤسسات العمل العربي الموحد منذ تأسيس الجامعة العربية، وهو ما ترجمته بوضوح «**معاهدة الدفاع العربي المشترك**» التي كانت واضحة جدًّا في صياغة أسس الأمن العسكري العربي عبر تأكيد التنسيق التامِّ في مواجهة الأخطار والتهديدات المشتركة، وقد جاء في تلك المعاهدة (المادة الثانية): «تعد الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلَّح يقع علىٰ أية دولة أو أكثر منها، أو علىٰ قواتها، اعتداءً عليها جميعًا. ولذلك فإنها، عملًا بحق الدفاع الشرعي - الفردي والجماعي - عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلىٰ معونة الدولة أو الدول المعتدَىٰ عليها، وبأن تتخذ علىٰ الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلىٰ نصابهما».

كما جاء في (المادة الثالثة): «تتشاور الدول المتعاقدة في ما بينها، بناء علىٰ طلب إحداها كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها. وفي حالة خطر حرب داهم، أو قيام حالة دولية مفاجئة يمسُّ خطرها، تبادر الدول المتعاقدة علىٰ الفور إلىٰ توحيد خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف». وتترسَّخ الرؤية الإستراتيجية العربية للدفاع العسكري المشترك حين تضيف (المادة العاشرة) من الميثاق السابق، ونصُّها: «تتعهد كل الدول المتعاقدة بألا تعقد أي اتفاق دولي يناقض هذه المعاهدة

وبألا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الأخرىٰ مسلكًا يتنافىٰ مع أغراض هذه المعاهدة».

إن حيوية الدفاع العربي المشترك ينبغي أن تبنىٰ علىٰ قاعدة **(الوحدة والتماسك في مواجهة الخطر)**؛ فهوية الدفاع العربي منذ غابر العصور كانت قائمة علىٰ وحدة الجماعة وتَلاحمهما خلف أفرادها، وهو تلاحم حينما تختل بنيته يتسلل الانهزام والانكسار إلىٰ الأمة؛ ويواجه الفرد أو الدولة هجوم العدو بشحنة من الضَّعف والاستسلام؛ وذلك ما قرَّره الشاعر العربي القديم **قريط بن أنيف** الذي وصف لحظة انهزامه أمام عدوه بسبب تخاذل قومه، متخيلًا أنْ لو كان انتماؤه إلىٰ قوم آخرين أولي بأس وشدة؛ كيف ستتغير معادلة المواجهة؟ يقول:

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبح إبلي ... بنو اللَّقيطة من ذُهْل بن شيبانا

إذن لقام بنصري معشرٌ خشُنٌ ... عند الحفيظة إنْ ذو لوثةٍ لانا

قومٌ إذا الشَّر أبدىٰ ناجِذَيْه لهم ... طاروا إليه زَرافاتٍ ووِحْدانا

لا يسألون أخاهم حين يندُبُهم ... في النائبات علىٰ ما قال برهانا

لكنَّ قومي وإن كانوا ذوي حسبٍ ... ليسوا من الشر في شيء وإن هانا

يَجزون مِن ظلم أهل الظلم مغفرةً ... ومن إساءة أهل السُّوء إحسانا

كأن ربك لم يخلق لخشيته ... سواهمُ من جميع الناس إنسانا

فليت لي بهم قومًا إذا ركبوا ... شدُّوا الإغارةَ فرسانًا وركبانا

وهي قصيدةٌ تترجم بوضوح قاعدة التماسك الدفاعي ونصرة الإخوة والوقوف إلىٰ جنبهم في المحن والأخطار التي تهددهم، وهو ما يمكِّنهم من مواجهة العدو بمعنوياتٍ عالية وبكثيرٍ من الأريحية، وحين ينتفي عنصر المؤازَرة يتسلل الضعف والانكسار إلىٰ الذات وتصير عرضة للهزيمة واقعيًّا بكل سهولة ويسر.

٤- الأمن الاقتصادي

لا خلاف أن الاقتصاد عصب الحياة الدولية اليوم وقلبها النابض، ومن الجليِّ ارتباطُ قوة الدول العظمىٰ بقوة اقتصادها، وهيمنتها علىٰ حركة الإنتاج والتوزيع في العالم. ويخضع نمو الاقتصاد لمجموعة من الأسس والمعايير والمحفِّزات في مقدمتها التخطيط الجيِّد، والشراكات المربحة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. ولعل هذا ما يفسر ظاهرة التحول الجوهري «في مضمون التفاعلات الدولية من تفاعلات إستراتيجية إلىٰ تفاعلات اقتصادية، وتقتضي التفاعلات الجديدة تركيزًا علىٰ الأداء ونبذًا للشعارات، وتستلزم - كذلك - البحث عن كيانات اقتصادية أكبر تضم الدول الصغرىٰ، وتتطلب تنوعًا في الموارد الاقتصادية والشركاء التِّجاريين، وهكذا ينتقل مفهوم الأمن من الدفاع ضد العدوان إلىٰ تأمين مستوىٰ معيشة مناسب، مع تحسين ظروف الحياة وتأكيد السيادة علىٰ الموارد الطبيعية».

ومن البدهي أن نقول إن معيار الوحدة السياسية والشراكة الاقتصادية العربية هو عنصر فاعلٌ في سبيل تحقيق نهضة الاقتصاد العربي ودفع عجلة نموِّه، ممَّا يحقق شرطًا مهمًّا من شروط الأمن القومي. وقد «شهد الوطن العربي خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين مجموعة من مشاريع الشراكات الاقتصادية العربية البينية، تمثلت في مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والجماعية التي ظهرت إلىٰ الوجود منذ تأسيس الجامعة العربية. وكادت هذه المبادرات أن تحقق خطوة نحو التكامل الاقتصادي العربي وتدشين أولىٰ حلقات التنمية، لولا أن تفعيل مشاريع تلك الشراكات تعرَّض لبعض العثرات. ومع ذلك لا يزال الأمل يبرق في إمكانية تفعيل الشراكات الاقتصادية العربية، وإضافة مشاريع شراكات اقتصادية جديدة، خاصة أن عصر العولمة يعد - بامتياز - عصر التكتلات الاقتصادية».

٥- أمن الموارد العربية

١/٥- النفط والطاقة

ترقد المنطقة العربية على احتياط هائل من الموارد الطبيعية النادرة (النفط، الغاز، الفوسفات، الحديد، الذهب...) التي تمثل اليوم عصب الاقتصاد الدولي وتوجه - بشكل صارم - كثيرًا من خيارات الدول السياسية والإستراتيجية؛ ويعد النفط والغاز ومشتقاتهما «المصدر الأساسي للثروة والدخل في معظم البلدان العربية طيلة العقود الستة الأخيرة، وقد أسهم قيام الصناعات البترولية وتطورها في هذه البلدان في تطور المستوى المعيشي لسكانها، وغدا قُطْبَ جذْبٍ للمواطنين العرب من الدول التي تفتقر إلى الثروة النفطية، عن مختلف مناطق الوطن العربي، ولم يقتصر الأمر هنا على تحويلات العاملين بل ظهر هناك تعاونٌ عربيٌّ يزداد قوةً ومتانةً في مجالات الطاقة المختلفة ومنها صناعة النفط والغاز الطبيعي، حيث شهد هذا المجال تناميًا مطردًا للتعاون والتنسيق الثنائي ومتعدد الأطراف، وبرزت مشاريع عربيّة مشتركة، ومدت خطوط إمداد ونقل للغاز عابرة للحدود بين الدول العربية».

وبقدر ما كانت هذه الثروة مصدرًا مهمًّا للاقتصاد العربي أنعشته على مدى العقود الماضية، ودفعت به إلى الأمام في سلَّم اقتصاد الدول الكبيرة، إلا أنها في الوقت نفسه كانت نقمة عليه بسبب تهييجها لأطماع القوى الدولية الكبرى؛ إذ لم ترافقها - في بعض الأحيان - موجهات إستراتيجية لترشيد توظيفها دوليًّا لمصلحة الأمن القومي العربي.

لقد أنشأ العرب **«منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول» (أوابك OAPEC)** لإدارة البترول العربي من منظور وحدوي؛ وهي تهدف إلى «تعاون الأعضاء في

مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات في ما بينهم في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة؛ منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرَيْن في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء». ورغم أهمية هذه المنظمة بوصفها كيانًا اقتصاديًّا دوليًّا ضخمًا يعمل لمصلحة العرب، أثَّرت القلاقل وعدم الاستقرار في المنطقة على تماسكها وقدرتها السوقية.

إن الموارد البترولية العربية بحاجة إلى سياسة صارمة ترافق توزيعها التِّجاري دوليًّا، ومن الضروري أن توظف عائداتها بعناية فائقة انسجامًا مع خيارات الأمة ومصير أمنها القومي، كما يجب التيقظ والحذر في سياق التعامل المتعلق بها مع القوى الدولية المعادية للعرب، خصوصًا أن البدائل الاقتصادية الدولية متوفرة بحكم ليبرالية الاقتصاد العالمي؛ وإن كان النفوذ الأمريكي والغربي ما يزال موجهًا لكثير من خياراته.

يضاف إلى ذلك ضرورة أن تنعكس عائدات هذه الموارد على بنية الدخل العربي لتحقيق الرَّفاه الاقتصادي وطنيًّا وعربيًّا، وهو أمرٌ قطعت دول الخليج العربي مراحل متقدمة فيه؛ مما أسهم في ترسيخ استقرارها السياسي والاجتماعي؛ بل أكثر من ذلك؛ انعكست الطفرة الاقتصادية الخليجية على كثير من الدول العربية الفقيرة؛ من خلال توظيف العمالة العربية، ومشاريع الدعم الحكومي والخيري المشهودة في الوطن العربي، وإن تراجعت وتيرة ذلك الدعم بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة بحكم الهزَّات السياسية والأمنية العنيفة التي اجتاحت المنطقة.

٢/٥- الأمن المائي

يؤكد الباحثون في أزمة المياه على مستوى العالم أن الحرب المائية العالمية باتت شبه مؤكدة. ولا بد من القول إن «مشكلة المياه هي إحدى أبرز مظاهر الأزمة الحقيقية في الوطن العربي، وعلامة فشل السياسات الاقتصادية والتنموية والمائية العربية، [وإن] كانت لهذه الأزمة أسباب طبيعية لا جدال فيها كالتحول المشهود في المناخ بما يحمله من جفاف ونضوب في منسوب المياه المختَزنة، وتتالي السنوات العجاف وانتشار ظاهرة التصحُّر. وقد بدأت هذه الأزمة في الاستفحال في وقت شهدت فيه معظم الأقطار العربية تزايدًا سكانيًّا مهولًا وتوسعًا زراعيًّا وصناعيًّا كبيرًا ضاعَف من حجم المشكلة الخطيرة التي أصبحت تحتل موقعًا كبيرًا في التحديات الحقيقية التي يواجهها الوطن العربي حاليًّا أو مستقبلًا، دون أن يظهر اهتمامٌ بها يوازيها أو خطط لمواجهتها تكون مناسبة أو فاعلة أو شاملة لكل أجزاء الوطن العربي».

إن فكرة ارتباط المياه بالأمن القومي العربي نابعة من أساسين جوهريين: الأول هو أن الماء عصب الحياة والتنمية؛ وبدونهما لا يوجد أمنٌ، أما الثاني: فهو أن مصادر المياه العربية -في الغالب- مشتركة مع دول إقليمية فاعلة وذات توجهات سياسية مختلفة بل ومعادية أحيانًا للأمن القومي العربي؛ مما يجعل قضية المياه جدَّ حسَّاسة بالنسبة لصانعي السياسة والأمن في المنطقة العربية؛ ولعل ذلك ما دفع خبير المياه الأمريكي توماس ناف إلى القول: «إن المياه في البلاد العربية قضية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وتمتد لأن تصبح مصدرًا محتملًا للصراع العسكري في السنوات القريبة الآتية».

ومن الجليِّ أن الفقر المائي في المنطقة العربية بلغ درجة مقلِقة في ظل زيادة النمو السكاني في الوطن العربي؛ مما يضيف عبئًا إضافيًّا لاستهلاك المياه والحاجة إليها، تضاف إلى ذلك «المطامع الإقليمية في المياه العربية، وحقيقة أن ٦٧ في المئة

من الموارد المائية يمر بأراض غير عربية، [مما يوضح] مدىٰ حدة هذه المشكلة التي يتعرض لها الأمن المائي العربي، مع الإشارة إلىٰ أن المياه تتضاءل بسرعة منذ فترة طويلة، ففي عام ١٩٦٥ كان استهلاك الفرد الواحد في الوطن العربي للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية يناهز ٣٣٠٠ متر مكعب سنويًّا، أما اليوم فإن حصة الفرد لا تتجاوز ١٢٥٠ مترًا مكعبًا سنويًّا، وهي أدنىٰ كمية متوافرة للفرد في العالم، وينتظر أن تصل هذه النسبة ٦٥٠ مترًا مكعبًا بحلول عام ٢٠٢٥. ويعد هذا التضاؤل المتوقع نتاجًا لمجموعة من المتغيرات الطبيعية مثل التصحُّر والتلوث والتملُّح والهدْر، إضافة إلىٰ المتغيرات الاقتصادية والتنموية بفعل التزايد السكاني وبناء السدود واستصلاح أراض جديدة، فضلًا عن احتلال إسرائيل للأراضي العربية واستمرار اغتصابها الموارد المائية لبعض الدول العربية».

ومن الواضح جدًّا تصاعد التوتر الخفي أحيانًا والمعلن أحيانًا أخرىٰ «في مجال أربعة أحواض رئيسة هي: حوض نهر الأردن، وحوض الجنوب اللبناني، وحوضا دجلة والفرات، وحوض نهر النيل؛ الأمر الذي يجعل هذا الجزء من الوطن العربي قلقًا وغير مستقر ليس بسبب السياسات المائية لدول الجوار الجغرافي والتدابير المتخذة لتنفيذها فحسب، وإنما بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل للضغط علىٰ الدول العربية المتشاطئة مع دول أحواض تلك الأنهار لخدمة ما يسمىٰ بالمصالح القومية الأمريكية».

كما نبَّه الخبراء والمختصون العرب إلىٰ نقطة مهمَّة في هذا السياق؛ وهي «خطورة السياسة المائية للبنك الدولي علىٰ الأمن المائي العربي التي تجعل البنك يتدخل في وضع إستراتيجيات المياه التي يراها محقِّقة لأغراضه أحيانًا والتي قد تؤدي إلىٰ إضفاء الشرعية علىٰ السيطرة الإسرائيلية علىٰ المياه العربية أحيانًا أخرىٰ، ولا سيما أن البنك هو صاحب الدعوة إلىٰ تبنِّي نظرية **«تسعير المياه»** وجعلها سلعة تتداول تجاريًّا»، وهي فكرة تضربُ الأمن المائي العربي في الصميم، وينبغي الوقوف في وجهها بحزم وصرامة.

٦- الأمن الاجتماعي

من أهم المسؤوليات التي تقع علىٰ عاتق صناع القرار العرب، حماية المجتمع العربي من خطر الانحراف وتبدُّل القيم والهوية، ومما لا شك فيه أن المجتمعات العربية تواجه «في الوقت الحاضر تحديات أمنية كبيرة، وستواجه في المستقبل مزيدًا من هذه التحديات، الأمر الذي يتطلب من أجهزتها الأمنية وهيئاتها التطوعية التخطيط والاستعداد التامَّ لمواجهة أية حوادث وظواهر أمنية قد تشكل في مجملها تحديًا حقيقيًّا لقدرات هذه الأجهزة، وتهدد شرعية وجودها، وتضع القائمين علىٰ إدارتها في مواجهة اختبار مستمرٍّ لكفاءتهم وفحص دائمٍ لقدراتهم علىٰ مواجهة الأزمات والتصدي لنتائجها، والسيطرة علىٰ آثارها الضارة بالمجتمع، وهيبة الدول التي تمثلها».

في هذا السياق ينبغي تحصين المجتمع العربي من الظواهر السلبية العابرة للحدود وعلىٰ رأسها قضية «المخدرات» التي لا شك أنها تهدد أركان الأمن القومي العربي؛ بحكم ما ينتج عنها من دمار للمجتمع، وتفكيك للاقتصاد، إضافة إلىٰ المضاعفات الخطيرة لهذه الظاهرة العالمية (الإدمان، الانحراف، الجريمة...)، وهي مضاعفات تنهك اقتصاد الدول وموازنتها العامة، وتجعل الدولة في مواجهة معركة داخلية لا تبقي ولا تذر. ومن الواضح أن هناك شبكات عالمية معنية بتصدير هذا الداء إلىٰ الوطن العربي لدوافعَ شتىٰ، لا شك أن خلفها جهات ليست بريئة، وفي الغالب «يتم التركيز من جانب عصابات المخدرات علىٰ تجنيد الشباب من المناطق العشوائية الفقيرة لممارسة أنشطة التوزيع أو الترويج أو المراقبة أو التعاطي والإدمان، ولما كانت العشوائيات في ذاتها مصدر خطورة علىٰ الأمن الاجتماعي، بل والأمن الجنائي والأمن السياسي للمجتمع، فإن التركيز علىٰ العشوائيات لتعبئة الناس وتجنيدهم من أجل الترويج لزيادة معدلات التعاطي

والإدمان يضاعف من تلك الخطورة على الأمن القومي، وبخاصة على البعد الاجتماعي فيه».

كما تنبغي العناية بتماسك نسيج المجتمع العربي بمختلف أطيافه وأعراقه وإثنياته، والمحافظة على قيمه الاجتماعية الأصيلة، وزرع روح التآلف والمودة بينه، وتوعيته ليظل يقظًا في مواجهة التحديات والمخاطر الداخلية والخارجية، وتنمية إحساسه بخطورة اللحظة الزمنية العربية الحديثة؛ وما تتطلبه من عمل وتضحية في سبيل الأوطان وحمايتها، كل ذلك يجعل المجتمعات العربية على قدر المسؤولية، ويعيد لها حماسها الوَحْدَوي، ويذكي في وجدانها مآثر تاريخها الناصع من أجل استلهامه لصنع حاضرٍ أبهى ومستقبلٍ مشرق.

٧- الأمن الثقافي والمعرفي

أشار الباحثون إلى أن مفهوم «الأمن الثقافي» لا يخلو من المفارقة بحكم بنيته اللغوية؛ إذ «يتكون من كلمتين ذاتَيْ معنيين مختلفين، هما (الأمن والثقافة) فالأمن بوصفه مفهومًا عامًّا ومتداولًا هو توفير الجو الآمن لتداول الحريات التي نمارسها ودلالته دومًا تشير إلى الدفاع، العزلة، والسيطرة لتوفير الحماية المطلوبة، أو الانغلاق والتكتُّم لو تطلب الأمر ذلك في أحيان كثيرة. أما الثقافة فتتضمن - حسب الكثير من التعريفات المختلفة والمتعددة - النشاط الفكري والفني للأعمال المنتَجة من جهة، والمعتقدات والفنون والعادات والآثار والأعمال التي ينتجها مجموعة من الناس في وقت ما عبر التاريخ من جهة أخرى. وهو المفهوم الذي يتناقض بكل تأكيد مع مفهوم الأمن، فمفهوم الثقافة المتداول والمعروف يشير دومًا إلى الإبداع والانفتاح والتحرر من القيود للتعامل مع الآخر وتبادل الآراء المختلفة والمهمة والمطلوبة تبعًا لاختلاف التجرِبة والبيئة المحيطة والمراحل العُمْرية في أزمان مختلفة».

١/٧- نهضة التعليم

يعد التعليم أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها نهضة الشعوب والأمم، وكلما ازدادت العناية به تقدمت الأمة في مسار الأمم الكبرىٰ وبشكل متسارع. ولا شك أن بنية التعليم العربي اليوم تشهد ركودًا حادًّا يعيق هذا القطاع الحسَّاس عن لعب دوره المنتظر في سبيل الوصول إلىٰ الأهداف الكُبرىٰ للأمة. ولعل هذا ما يفسِّر حدَّة الانتقادات الذاتية الموجَّهة لبنية التعليم العربي اليوم «بوصفه مسؤولًا، ضمن عوامل أخرىٰ، عن الأوضاع التي آلت إليها أوضاع المجتمعات العربية المنكوبة، وبوصفه عاملًا مساعدًا في ضمِّ مجتمعات عربية أخرىٰ مرشَّحة للانتكاس».

يستند العرب إلىٰ تاريخ باذخٍ من الثقافة والمعرفة وهو تاريخ تجاوز حدود المحلية إلىٰ العالمية، واستند عليه كثيرٌ من العلماء والمفكرين الغربيين في إنتاجهم لنظرياتهم الحديثة التي غيرت مجرىٰ الكون. كما لا تخفىٰ قابلية المجتمع العربي للنبوغ والتألُّق المعرفي حينما يجد الوسائل والآليات التي تشجعه علىٰ ذلك، ولعلنا نستحضر في هذا السياق الأسماء العربية الكبيرة التي تحتل اليوم أماكن قيادية في المؤسسات العلمية والتكنولوجية والأكاديمية الغربية؛ مما يؤكد أن الطلاب العرب لو تمت رعايتهم بشكل جيِّد؛ وفق رؤية مستقبلية طَموح، فإنهم بلا شك أهلٌ للإبداع والتّميز العلمي.

وفي تقديري أن نهضة فعلية فاعلة تتأسس عليها قاطرة الأمن القومي العربي لن تتم إلا بما يلي:

- إعادة الثقة للجامعات العربية وتثمين رسالتها العلمية الكبيرة.
- القيام بمراجعة شاملة لمؤسسات التعليم العربي من أجل معرفة الثغرات والنواقص، والعمل علىٰ سدِّها وفق منظور إستراتيجي هادف.

• وضع إستراتيجية عربية طويلة الأمد لتطوير برامج التعليم العربي، وتحديثها، وتوجيهها بشكل مباشر لخدمة الأمن القومي العربي على المدى القريب والبعيد.

• ضخ إمكانات مالية ضخمة في قطاع التعليم من أجل إصلاحه وتحفيز القائمين عليه من أجل أداء رسالتهم النبيلة والمصيرية بالنسبة للأمة.

• تشجيع تعلُّم العلوم والتكنولوجيا؛ والتعويل على ما تنتجه المؤسسات العلمية العربية من تكنولوجيا؛ لسدِّ الخلل الكبير الذي يعانيه العرب في هذا المجال.

• تشجيع الإبداع والابتكار في مختلف مجالات المعرفة عن طريق استحداث جوائز عالية القيمة المادية والمعنوية؛ تخلق التنافس بين الباحثين العرب للوصول إلى القمة.

• عقد شراكات علمية وثقافية وفق منظور إستراتيجي مع القوى الدولية الصاعدة التي لا تحمل في الوقت الراهن نزعة استعمارية تضرُّ بالأمن القومي العربي (الصين، اليابان، الهند...)، والتعامل بحذر مع القوى الدولية التي لا تهدف لمصلحة العرب (أمريكا وأوروبا...)، خصوصًا في ما يتعلق برسم سياسة التعليم العربي.

هذه المقترحات واقعية وقابلة للتحقق الفعلي وليست بخيالِ شاعرٍ يتطلع إلى منادَمة المستحيل، والعرب قادرون على تنفيذها بكل سهولة ويسر إذا توفرت لهم الإرادة والوحدة والرؤية الإستراتيجية العميقة، فلديهم مؤسسات جامعية عريقة؛ خرَّجت أجيالًا من العباقرة في شتى التخصصات، ولديهم موارد مالية ضخمة لو صرف جزء معتبرٌ منها على التعليم لتغيرت معالمه نحو الأفضل.

٢/٧- التراث والهوية

لقد كان طمس الهوية الثقافية العربية في مقدمة أولويات أعداء الأمن القومي العربي الساعين إلىٰ تقويضه؛ فعلىٰ سبيل المثال تم خلق أجسام إرهابية ودعمها وتدويلها، وإفساح المجال أمامها - إضافة إلىٰ ما ترتكبه من أعمال إرهابية بشِعة مثل القتل والتدمير الذي يستهدف العرب والمسلمين غالبًا - لتدمير هوية الأمة الثقافية وتراثها الحضاري، ومعالمها الشامخة الناطقة بتراث باذخٍ من الأمجاد والعراقة الضاربة في جذور التاريخ. كما كان تدمير الثقافة العربية الإسلامية وطمس حضارتها الثقافية علىٰ رأس أولويات الاستعمار الغربي عند قدومه إلىٰ جغرافية الوطن العربي؛ حيث إنه دمَّر كثيرًا من المعالم التاريخية، وسرق ونهب عشرات الآثار الفنية والتراثية العريقة التي يقبع ما تبقىٰ منها اليوم شامخًا في متاحف الغرب. أما اليوم فنشهد تحولًا خطيرًا في سياق تدمير ثقافة الأمة وطمس معالمها في لحظة عين، والأدلة والبراهين الحية شاهدة علىٰ ذلك؛ إذ تم تدمير الآثار التاريخية العظيمة في سوريا، والعراق، واليمن، ولبنان...؛ وهي آثار تنتمي إلىٰ عصور مختلفة منذ ما قبل الميلاد، مرورًا بالحضارة العربية الإسلامية والعصر الحديث.

إن الرَّهان ينبغي أن يكون علىٰ «إيقاظ الوعي العربي بحجم التّحديات الكبرىٰ، وتحديد الرَّهانات، والتحسُّب للمستجدات، والتبصُّر بالآليات وأدوات المواجهة العلمية والفكرية وتوطين التِّقانة، والتعريف بالثقافة العربية، والمحافظة علىٰ القيم في ظل استهداف العولمة الثقافية لكل خصوصياتنا. وهذا لن يتأتىٰ إلا ببناء مشروع ثقافي عربيٍّ متين؛ يحصِّن الموروث الثقافي ويتحصن به، وينفتح علىٰ الآخر مع الامتناع عن الذوبان فيه، ينتج ثقافته ويرفض الاكتفاء بما أنتجه الآخرون، يتعامل بنِديَّة ويرفض التبعية، يؤثر ويتأثر، يعمل علىٰ توظيف كل

الطاقات العربية والاستثمار في العقول لفائدة التنمية العربية والرقيّ بمجتمعاتنا ودفعها نحو الانخراط الإيجابي في المسيرة الإنسانية».

إن التعويل البالغ على الثقافة في ترسيخ الأمن القومي العربي وحمايته بدا واضحًا لدى المؤسسات المعنية بصناعة الإستراتيجية الثقافية العربية المشتركة؛ حيث ألحَّت عليه تقارير ووثائق **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)**، وهو ما تجلى بوضوح في الخطة الإستراتيجية الحالية (٢٠١٧-٢٠٢٢)؛ حيث يقول المدير العام الراحل للمنظمة (الدكتور: عبد الله حمد محارب): «كثيرةٌ هي المشاعر التي أريد أن أعبر عنها وأنا أقدم الخطة الإستراتيجية المستقبلية للمنظمة، غير أنه يستوقفني شعوران مهمَّان حيالها، يتمثل الأول في حجم الأخطار التي تهدد وطننا العربي ويمر بها في هذه الفترة العصيبة من تاريخه، وترتبط بالأمن القومي العربي وما طرأ في ميادينه من تطورات ومتغيرات أصبحت تهدِّد كيان هذه الأمة في أبنائها وأرضها وغذائها ومستقبلها، غير أن الشعور الثاني يتمثل في الآمال التي تتولد لدينا في مواجهة مختلف تلك التحديات؛ لما نمتلكه من أدوات المواجهة ووسائلها المتعددة، والتي يأتي في مقدمتها ما نعوله على أبناء هذه الأمة الذين يمكن اضطلاعهم بأعباء مواجهة التحديات إذا أحسنًا إعدادهم عبر أدوات التربية الفاعلة والثقافة الناشطة المنتِجة للسلوك الإيجابي، وعبر العلوم المتطورة المتقدمة التي تجعل أبناءنا قادرين على الانتقال بوطننا العربي إلى حال أكثر تفاؤلًا ومستقبلٍ أكثر إشراقًا، وذلك عبر برامج العمل العربي المشترك في مختلف المجالات».

ويرى القائمون على رسم إستراتيجية المشهد الثقافي العربي المعاصر؛ أن مستقبل الثقافة العربية يواجه مجموعة من التحديات الجسام في مقدمتها:

- الصراعات والمشكلات الداخلية التي تعاني منها بعض الدول، والأفكار

السلبية وما تحمله من صورة خاطئة عن الآخر والعلاقة معه، ما نتج عنه حركات التطرف والغلو وكان له أثر كبير في المشهد الثقافي العربي.

- الأخطار الخارجية على الوطن العربي بدءًا من زرع كيانات دخيلة في مفصل الوطن العربي وحمايتها ودعمها، وانتهاء بمحاولات متكررة لتقسيم الدول العربية واجتزاء بعض أطرافها لتصبح غير عربية.

- مفهوم الهوية العربية وما تعانيه من مشكلات.

- التذبذب في الحركة الثقافية، وإن لم تصل إلى حالة الركود في بعض جوانبها؛ مما أضعف المشهد الثقافي بشكل عام.

- واقع اللغة العربية وما تعانيه في تعليمها ونقلها أو التحدث بها على المستوى العام.

٣/٧- الأمن اللغوي

تعد اللغة العربية هي المرتكز الأساس للهوية العربية، والناظم الحقيقي لتاريخ تلك الهوية وحاضرها ومستقبلها، وهو ما يجعلها المنطلَق الحقيقي للأمن القومي العربي في بعده الثقافي أولًا، بيد أنها لا تختص بهذا البعد؛ بل إنها من صميم الأبعاد الأخرى التي تعد ناظمها الحقيقي؛ من هنا فإن العناية بواقع اللغة العربية، وترسيخ وجودها، وتطويرها، يعد نقطة البدء في سبيل تعزيز مسار الأمن القومي العربي.

ولقد تعرضت هذه اللغة منذ مجيء الاستعمار الغربي إلى هزات عنيفة، واستُهدفت بشكلٍ واعٍ ومتقَن عبر إستراتيجية فاعلة وطويلة الأمد. وقد نجحت هذه الإستراتيجية في جعل اللغة العربية لغةً ثانية وثانوية في بعض الدول

العربية؛ في مقابل التركيز المفرِط على لغات المستعمر السابق؛ بحجة مواكبة العصر؛ وتعلُّم اللغات التي تحتضن مسار العلوم والتكنولوجيا الحديثة. ولا جدال في أهمية الانفتاح على العصر؛ ولا جدال في أن اللغات وسائل للتواصل الكوني؛ وكلما تعلم الإنسان مزيدًا منها ازداد انفتاحه على الآخر والإفادة من منجَزاته؛ بيد أن هذا الانفتاح اللغوي لا ينبغي أن يكون على حساب اللغة الأم؛ سعيًا إلى تجاوزها، والتقليل من شأنها، وتحنيطها في متحف التاريخ؛ وهو أمر له خلفياته التغريبية والاستعمارية التي لا تنطلي على أحد، كما يزرع روح الانهزام في الشخصية العربية التي ظلت مرفوعة الرأس عبر التاريخ، وقدمت للإنسان والبشرية من خلال اللغة إنجازات تأسست عليها كثير من نظريات العلم الحديث؛ فضلًا عن ما قدمته من تراث أدبي هائل وغني ظل مصدر إلهام للإنسانية، واستند عليه كثير من كتاب العالم المعاصر.

إن اللغة هي عمق الهوية، من هنا كانت المسألة اللغوية إحدى المداخل الشائكة في مقاربات الفكر العربي المعاصر، وقد صدَح مهندسو السياسة اللغوية العربية منذ فجر العصر الحديث بضرورة العناية بترسيخ الهوية اللغوية، ودقَّ أغلبهم ناقوس الخطر بخصوص واقع اللغة العربية اليوم وما تعانيه من تراجع حادٍّ؛ خصوصًا على المستوى الوَحْدَوي الجامع بين مختلف دول الوطن العربي الكبير. يقول د. عبد السلام المسدِّي: «لن يندم العرب على شيء كما قد يندمون يومًا على أنهم لم يلبوا نداء لغتهم وهي تستجير بهم منذ عقود أنْ أدرِكوني، هتفت بهم همسًا منذ أيام الاستعمار ثم صاحت عند انقشاع غمَّته، وها هي لا تبرح تشكو وتستغيث!».

إن على العرب أن يبذلوا جهودًا جبَّارة للحفاظ على لغتهم القومية؛ لغة

الدين والهوية والحضارة والتاريخ العربي المشرق. وعليهم أن يتعلموا لغة الآخر، ليس انبهارًا أو انهزامًا، وإنما اتقاء لشرِّه، وإفادة من رُؤاه وأفكاره. وهناك الكثير من الشخصيات الثقافية العربية التي تعمقت في لغة الآخر؛ فازدادت إعجابًا بلغتها ومخزونها الثقافي؛ فقد عشِق الشاعر **أحمد شوقي** اللسان الفرنسي واطلع علىٰ روائع الأدب الفرنسي في الوقت نفسه الذي كتب فيه أجمل قصائده الخالدة المكتوبة بأسلوب عربي جَزْل ومتماسك يعيد إلىٰ الذاكرة العربية منجَز الشعراء الكبار في العصور الأدبية العربية الغابرة. وقد ذكر د. عبد السلام المسدي أن الأديب الجزائري كاتب ياسين (١٩٢٩-١٩٨٩) كان مستاء «أيام الكفاح الوطني [من] أنه لا يتقن إلا اللغة الفرنسية، وبها صاغ أدبه، كان يسميها «لسان الذئاب»، وبعد أن حصلت الجزائر علىٰ استقلالها (١٩٦٢) دوَّن - باللغة الفرنسية - قولته الشهيرة: إن الفرانكفونية آلة سياسية تصنع الاستعمار الجديد حتىٰ تستمر تبعيتنا، ولكن استخدام اللغة الفرنسية لا يعني أن من يستعملها هو عون من أعوان السلطة الفرنسية. إني أكتب باللسان الفرنسي كي أقول للفرنسيين إني لست فرنسيًّا».

ولعل إحدىٰ التحديات الكبيرة التي واجهتها دول الاستعمار الفرنسي (المغرب العربي، لبنانِ، سوريا...)؛ هي محاولة طمس معالم اللغة العربية عبر هجمة ثقافية شرسة؛ ذلك أن «فرنسا ما كانت تكتفي من مستعمراتها بما يطلبه منها سائر مِلل الاستعمار ونِحَله: نهب الثروة، وجلْب العمالة الرخيصة، وتأمين السوق للسلع الرأسمالية، وتوفير مواطئ أقدام للجيوش البريَّة والبحْرية، وقاعدة عسكرية تستخدم لأداء السُّخْرة العسكرية في جيش المحتل...، كانت تطلب أكثر من ذلك بكثير: إنجاز جراحة ثقافية ولغوية تستتبع المستعمَر

للمستعمِر، وتأتي بمعاول الهدم علىٰ استقلال شخصيته وكيانه؛ فتدفعه إلىٰ اقتداء الغالب وأذنابه، والتماهي معه، وفقدان القدرة علىٰ وعيه لذاته، إلا في علاقته الانجذابية به».

ومن الهواجس المقلِقة لمسار اللغة العربية اليوم ما يلحظ من «هيمنة شرسة للهجات العربية واللغة الإنجليزية. فبالنسبة إلىٰ اللهجات المحلية، نجد أنها تهيمن علىٰ معظم أنماط التواصل في البلدان العربية، سواء في المحاضرات الجامعية أو الفصول الدراسية، أو البرامج التليفزيونية والإذاعية، أو الأفلام، أو الأغاني، أو التواصل اليومي، أو حتىٰ بعض المجلات والصحف. أما مظاهر هيمنة اللغة الإنجليزية في شتىٰ البلدان العربية فهي واضحة في مراحل التعليم الجامعي وما قبل الجامعي ومواقع التواصل الاجتماعي، والمشهد العامِّ لأسماء المحلات والمنتجات ولافتات الشوارع والإعلانات وبعض البرامج التليفزيونية والإذاعية، وبعض الأفلام والأغاني، وكذلك في التواصل اليومي من خلال ظاهرة التحول اللغوي (Code Switching)».

إن الواقع يفرض خطة استعجالية تأتي من أعلىٰ المستويات السياسية العربية لحماية اللغة العربية؛ لأنها لغة الدين والهوية والتاريخ والحضارة، وهي الضامن المركزي للوحدة والتناغم بين الشعوب العربية، يضاف إلىٰ ذلك ارتباط كثير من الدول غير العربية بهذه اللغة (كثير من دول العالم الإسلامي غير العربية بآسيا وإفريقيا)، وهو ما يعزز فكرة الأمن القومي العربي، ويجعل التخلي عن حماية هذه اللغة أو التأخر في سبيل ذلك، أقصر الطرق لتدمير الذات والوجود العربي في الأفق القريب.

٨- الأمن الإعلامي

لقد أدرك صناع القرار العرب أهمية الإعلام بوصفه سلاحًا قويًّا للمواجهة مع العدو؛ ففي قمة يناير ١٩٦٤ المخصصة للتعامل مع النوايا الإسرائيلية الخبيثة تجاه مياه الأردن اتفق الزعماء العرب على «أن الإعلام يعد أحد الأسلحة الأساسية التي يجب اعتمادها في مواجهة الخطر الإسرائيلي، وأنه يلي الجانب السياسي والاقتصادي في ترتيبه».

ومنذ عقود دعا عدد من القائمين على صنع السياسة الإعلامية العربية إلى «ضرورة قيام هجوم إعلامي معاكس وفوري، لمواجهة تحالف السلبيات والانهيارات والهزائم التي تكتسح الساحة العربية. ذلك أن العمل الإعلامي القومي هو جزء [أساس] من الأمن القومي العام، وأن الإعلام يمارس من خلال المواقع والبراقع الإقليمية دورًا هدامًا في معظم الأحيان من حيث قدرتُه على شحن القلوب بالأورام والسرطانات وإعماء العيون عن حقائق الواقع ووضوح المسائل، وزرع الآراء والمنطلقات وفق أهواء قصيرة النظر ورغبات أبعد ما تكون عن المصلحة القومية العليا».

إن الدول العربية تعجُّ بالمؤسسات الإعلامية الضخمة (قنوات تليفزيونية، وصحف، ومواقع ...)؛ والمؤسف أن أغلب هذه المؤسسات لا يملك رؤية إستراتيجية واضحة تنسجم مع أهداف الأمن القومي العربي ومبادئه، بل إن كثيرًا منها تضرب سياسته الإعلامية جوهر الأمن القومي العربي في الصميم. يضاف إلى ذلك استغلال بعضها من أعداء الداخل والخارج في إشعال الصراعات البينية العربية، وتلميع صورة أعداء الأمن القومي العربي إقليميًّا ودوليًّا وخدمة مشاريعهم الخطيرة.

إن مسؤولية الإعلام العربي التاريخيّة تفرض أن يكون هادفًا لبناء الأمة، موجهًا لخياراتها الكبرىٰ بما يخدم المصلحة القومية العليا، مبتعدًا عن إثارة النَّعرات والحساسيات الشائكة بين الإخوة الأشقاء، كما يفترض أن يكون في مقدمة المواجهة مع العدو لفضح سياساته الخبيثة تجاه الوطن العربي، ومقارعة ترسانته الإعلامية الدولية التي انخرطت منذ عقود في مسلسل إعلاميّ ضخم لتشويه صورة العرب والمسلمين لدىٰ الرأي العام المحلي والدولي.

ومن الضروري، أيضًا، أن يؤدي الإعلام العربي رسالته الكبرىٰ من أجل الحرية والعدالة والتنمية وبناء الدولة؛ بعيدًا عن التحريض علىٰ العنف والكراهية وتفكيك منظومة الدول وزعزعة ثقة المواطنين فيها، والسعي إلىٰ تنفيذ أهداف خارجية معادية.

إن توجيه مسيرة الإعلام العربي من أجل تعزيز فكرة الأمن القومي هي مهمة ينبغي أن تكون علىٰ رأس أولويات منظّري إستراتيجية الأمن القومي العربي، بعيدًا عن إكراهات تضييق الحريات ومساحة التناول التي يكفلها القانون، خصوصًا إذا استحضرنا أن «القيود الإعلامية أوشكت علىٰ التلاشي في ظل العولمة الكونية، وحل بدلًا عنها الانفتاح الإعلامي، ولم يعد بمقدور أحد أن يخبئ الحقيقة».

٩- تركيب

إن نظرة فاحصةً لواقع الوطن العربي اليوم تؤكد ضرورة الإسراع بعملية البناء الداخلي من خلال مراجعة شاملة لبنية الوطن العربي من الدولة القُطْرية إلىٰ الأمة الموحَّدة؛ ذلك أنه مما لا شك فيه أن هناك بعض الثغرات الكبيرة التي أصابت هذه البنية في التاريخ الحديث. وبعيدًا عن النظرة التشاؤمية وجَلْد

الذات؛ يمكن القول إن الأمن القومي العربي اليوم يمكن تأسيسه علىٰ معمارٍ أكثر صلابة وقوة وفي ظرف زمني وجيز؛ إذا توفرت لذلك الإرادة الصارمة لدىٰ صناع القرار ومهندسي الإستراتيجية الأمنية العربية، فما تزال مؤسسات الوطن العربي السياسية تقاوم من أجل تجاوز المحنة، تعرضنا لمدة زادت علىٰ قرن من الزمن للاختراق الخارجي والسعي الدؤوب لتدمير أركان العرب من الداخل، وهو ما خططت له - بعناية - قوىٰ دولية تملك تاريخًا باذخًا من الهيمنة، ومعبأة بحرصٍ كبيرٍ لاجتياح الوطن العربي ومحوه من خارطة الوجود بعد سلب مقدَّراته، رغم كل ذلك ما تزال الأمة العربية تحافظ علىٰ بقية باقية يمكن أن تكون لبنة لإعادة البناء والتأسيس وتجاوز لحظة الانهزام وردِّ كيد الأعداء وصعود سلَّم نادي القوىٰ الدولية الفاعلة والمؤثرة والصلبة.

*

الفَصْلُ الثَّانِي

الأمن القومي العربي
في مواجهة الخارج

١- إضاءة

ينطلق هذا الفصل من إشكال يتمثل في أنه: كيف يمكن أن نحقق الأمن القومي العربي في سياق إدارة العلاقة - إيجابًا أو سلبًا - مع الدول الأخرى إقليميًّا ودوليًّا؟ وهي دول أثَّرت طبيعة العلاقة معها في الماضي - وبشكل فاعل - في منظومة الأمن القومي العربي وأنماط تحقُّقه الفعلي، كما أنها تؤثر اليوم وبشكل أكثر حدَّة وشراسة في إستراتيجية الأمن القومي العربي. في ضوء ما سبق؛ نحاول أن نرسم خارطة نظرية مفترضة لحدود العلاقة العربية الراهنة مع دول الجوار الإقليمي أو الدولي، وأبرز المخاطر والتهديدات التي تواجه العرب في نطاق إدارتهم للاتفاق والاختلاف مع القوى الإقليمية والدولية؛ التي لا مناص من التفاعل معها بحكم تشابك المصالح الدولية وتقاطعها المستمر.

٢- الإستراتيجية أولاً

إن لدى العرب الكثير من المقدَّرات والأسس التي تجعلهم قادرين على التقدم والنماء وتجاوز عثرات الماضي والحاضر في ظرف وجيز، إن هم أحسنوا التفكير والعمل. و«الأمن» مطلبٌ سامٍ وخطيرٌ و«لا يمكن تحقيقه بالمفهوم الحديث إلا من خلال امتلاك القوة (كل أنواع القوة)؛ ورسائله هي الحرب والعلاقات الدولية، وكلاهما يتم التخطيط له وتنفيذه من خلال ما يعرف بـ «**الإستراتيجية**»».

مما لا شك فيه «لا يمكن إجراء نقاش جادٍّ والتوصل إلىٰ سياسة وإستراتيجية ناجحتين إلا إذا كان أولئك الممسِكون بزمام السلطة، والمتخصصون في شؤون الأمن القومي الذين يدعمون القادة، ووسائل الإعلام الوطنية التي تراقب هؤلاء المسؤولين، والرأي العام الواعي، جميعهم مستعدون للمشاركة. والجانب الأهم في مثل هذا الاستعداد، هو أن نتعلم كيف نفكر بطريقة إستراتيجية، وكيف نصوغ سياسة فاعلة وإستراتيجية ناجحة. والتعلم عملية معقدة؛ لأنه لا توجد نظرية شاملة عن الإستراتيجية تقدم مفاهيم ومفردات مشتركة للنقاشات الفكرية البناءة والمشروعة».

إن منظِّري الفكر الإستراتيجي ينبغي أن يكونوا علىٰ درجة عالية من اليقظة وبعد النظر، وفوق كل ذلك أن ينبغي أن تكون لديهم مقدرة كبيرة علىٰ التنبؤ بمستقبل الأحداث والتحولات الدولية الكبرىٰ؛ بمعنىٰ آخر: ينبغي أن يكون لديهم ما أسميه «حاسة التوقع» التي يمكن من خلالها تجنيب الأمن القومي الكثير الهزات العنيفة. ولنضرب هنا مثالًا أورده الباحث نسيم طالب في نطاق ما يسميه «البجعة السوداء»؛ ولنفترض أنه كان بإمكاننا أن نتوقع الأحداث الكبرىٰ في السياسة الدولية المعاصرة قبل وقوعها، حينها كيف سيكون مشهد راهِن الأمن القومي العربي، يقول طالب: «لك أن تتخيل فقط مقدرة إدراكك الشحيح للواقع العالمي عشية أحداث ١٩١٤، علىٰ مساعدتك علىٰ التكهُّن بالأحداث التي سوف تعقبها. (لا تعمد إلىٰ الغشِّ عن طريق التفسيرات البليدة التي حشا بها معلم المرحلة الثانوية دماغك). ماذا عن صعود نجم هتلر وما أعقب ذلك من حرب نشبت؟ ماذا عن التفكك السريع وانهيار الاتحاد السوفيتي؟ ماذا عن نشوء الإنترنت وانتشاره؟ ماذا عن انهيار الأسواق الذي حصل في عام ١٩٨٧ (وأكثر من ذلك عن الاستعادة غير المتوقعة لهذه الأسواق

لعافيتها السابقة)؟ ماذا عن موجات التقليعات الجديدة، والأوبئة الوافدة، والأزياء والأفكار، وعن بروز أشكال ومدارس الفنون؟ إنها كلها لَتتبع ديناميات (البجعات السوداء)».

يعرف المختصون في الفكر السياسي **«الإستراتيجية»** بأنها: «حساب الأهداف والمفاهيم والموارد ضمن حدود مقبولة للمخاطرة، لخلق نتائج ذات مزايا أفضل مما كان يمكن أن تكون عليه الأمور لو تركت للمصادفة أو تحت أيدي أطراف أخرىٰ». ويصفها المختصون بأنها: «فن» و «علم» تطوير واستخدام القوىٰ السياسية والاقتصادية والاجتماعية - السيكولوجية والعسكرية للدولة المعينة بصورة منسجمة مع توجُّهات السياسة المعتمَدة، لخلق تأثيرات ومجموعة ظروف تحمي المصالح القومية وتعززها مقابل الدول الأخرىٰ، أو الأطراف الفاعلة الأخرىٰ أو الظروف والمستجدات.

وتسعىٰ الإستراتيجية إلىٰ إيجاد التآزر والتناسق والتكامل بين الأهداف والطرائق والموارد؛ لزيادة احتمالية نجاح السياسة، والنتائج الإيجابية التي تنجم عن ذلك النجاح. فهي عملية تسعىٰ إلىٰ تطبيق درجة عالية من العقلانية والاتساق لمواجهة ظروف قد تحدث وقد لا تحدث. وعلىٰ رغم تعقيدات هذه المهمة، فإن الإستراتيجية تحققها من خلال عرض مسوغاتها ومنطقها في مصطلحات عقلانية ومتسَّقة، يمكن وصفها ببساطة بأنها غايات وطرائق ووسائل».

من المنظور الإستراتيجي؛ من الضروري أن يعي القائمون علىٰ مؤسسات الأمن القومي العربي ما يلي:

- تقدير الموارد المطلوبة لإستراتيجية الأمن القومي العربي.
- تطوير البنىٰ الهيكلية والوظائفية لمؤسسات الأمن القومي العربي.

• الاستخدام المنظَّم لعناصر القوة الشاملة.

• الاكتشاف المبكِّر للمخاطر الحقيقية والمحتمَلة التي تهدد كيان الأمن القومي العربي.

ولا شك أنه حينما يرسم العرب إستراتيجية مُحْكَمة تنبع من مصالحهم الوطنية ومقومات وجودهم التاريخية والثقافية والسياسية، ويسعون إلى تنفيذها من خلال عمل دؤوب ومنسَّق وواعٍ؛ فإنهم بلا شك سيجتازون محطات سريعة في سبيل ترسيخ أمنهم القومي وتأسيس خارطتهم السياسة وفق منظور فاعل ومؤثر وصارم في وجه كل من تسوِّل له نفسه النَّيْل من المصالح العربية أو العبث بالسيادة والمقدَّرات.

٣- نحن والآخر: السلام أم الحرب؟

إن مما لا خلاف فيه أن «الأمن القومي العربي لا ينبع من فراغٍ، ولا يبنى من فراغٍ؛ لأنه يتأثر بالنظام العالمي الذي يعيش في ظله، وعليه أن يتفاعل مع قوانينه السائدة ومتغيراته المحتملة، فهو يتأثر في هذا النظام وعليه أن يؤثر فيه». وفي ضوء هذا فإن مصالح العرب تتشابك مع مصالح قوى إقليمية ودولية؛ مما يفرض نسج مجموعة من العلاقات والشراكات العابرة للحدود، بيد أن تلك العلاقات غالبًا ما تكون مطيَّة لبعض الدول الفاعلة إقليميًّا ودوليًّا لتحقيق مكاسب شتى على حساب العرب، وهو ما يتطلب مراجَعة شاملة لمسار العلاقة العربية بالآخر، وبنائها على أسس سليمة وقوية بما يخدم مصلحة الأمن القومي العربي.

٣/١- القوى الدولية العظمى

٣/١/١- الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية إمبراطورية العصر الحديث؛ وهي لم تكتسب هذه الصفة مجانًا؛ وإنما اكتسبتها عبر مراكمة قوة عظمى في عالم متغير المزاج يعجُّ بالكثير من الدول العظمى التي تتمتع بقــوة عسكرية وإستراتيجية هائلة، ومع ذلك لا تستطيع تلك الدول الوقوف في وجه طموحات الولايات المتحدة أو إيقاف أطماعها التوسعية العالمية. وكثيرًا ما أثارت قوة أمريكا جدلًا واسـعًا لدى المحللين السياسيين الدوليين، خصـوصًا مع بداية القرن الحادي والعشرين، وتصاعد نمو قوى دولية جديدة صامتة (الصين مثلًا)، بيــد أن الثابت نظريًّا وواقعيًّا أن أمريكا ما زالت تدير كفَّة المجتمع الدولي بكثير من الأريحية والتمكن، والظـاهر أن هذا الحـال سيستمر إلى أمد ليس بالقصير؛ إذ توقع المحلِّلون أن مقومات القوة الأمريكية الشاملة وعناصرها (القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والقوة الناعمة) ستمكنها من الاستمرار في قيادة النظام الدولي.

بيد أن الإشكال بهذا الخصوص أن الولايات المتحدة اليوم تعد نفسها معنية بما يجري في أية بقعة من العالم، لذا فإن ما تقوم به «من تحركات عسكرية ودبلوماسية وإعلامية وثقافية بقصد الوصول لأهداف سياستها الخارجية وضمان أمنها الداخلي؛ تقوم به انطلاقًا من شعورها بأن هناك ما يهدِّد أمنها وما يتوجب للتحرك للتعامل معه، وما دامت المصالح الأمريكية اليوم متعددة المساحات الجغرافية والأشكال والمضامين، فإن الأمن القومي أيضًا متعدد الوجوه وعالمي الاتجاه، حتى عـدت الولايات المتحدة الأمن العـالمي وتحقيقه شرطًا

لضمان الأمن القومي الأمريكي؛ إذ أصبحت هذه تتحدث عن تلازم بين أمنها القومي وبين الأمن العالمي».

ويزداد هذا الإشكال عمقًا حين نتحدث عن العالم العربي، الذي تعد الولايات المتحدة نفسَها وصيةً عليه، ومعنية بشكل مباشر وحيوي بكل ما يجري فيه، من زاوية تعالقه الشديد مع أمنها القومي. والحقُّ أن لذلك التعالق منطلقات جوهرية أسستها عقود من السياسة والتخطيط الإستراتيجي المنصبِّ على الخارطة العربية، وهو يُعْنَىٰ أساسًا بالحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها الشديد على العرب، ووأد أية محاولة لتجاوز طوق الانهزام العربي، ورسم توجه السياسات العربية وفق هوىٰ المصالح الأمريكية، إضافةً إلى السيطرة المطلقة على الموارد العربية النادرة، وحركة السوق العربية.

انطلاقًا مما تقدَّم؛ وبمعادلة حسابية عكسيَّة فإنه من الواضح ارتباط الأمن القومي العربي بتوجهات الإرادة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو ما يشكِّل عقبة كبرىٰ في سبيل تأسيس هذا الأمن على أساس صلبٍ، بحكم اختراقه الأمريكي من الداخل، مما يجعل العرب في حاجة إلى تبني توجه إستراتيجي جديد للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية من منظور أشد حذرًا، وأكثر راديكالية، بعيدًا عن الانكماش على الذات، أو خسارة حليف دولي فاعل ومؤثر في رسم السياسة الدولية على مستوىٰ العالم.

٢/١/٣- روسيا الاتحادية

شكَّلت روسيا (الاتحاد السوفيتي سابقًا) لحظة عسكرية وإستراتيجية فاعلة في التاريخ السياسي والعسكري الدولي الحديث، وقد اعتمد العرب على روسيا في

لحظات حرجة من تاريخ المواجهة مع إسرائيل وطرد المستعمر الغربي، وقد كان السلاح الروسي ذخرًا مهمًّا في كثير من تلك المعارك، من هنا ارتبط عدد مهم من الدول العربية بعلاقة إستراتيجية مع الروس، وما زالت بقايا تلك العلاقة بادية للعيان. بيد أنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت طبيعة العلاقة بالكيان الروسي تتغير بفعل الهيمنة الأمريكية على صنع القرار في المنطقة العربية، من هنا أضاع العرب فرصة التعويل على السياسة الروسية من أجل خلق توازن إستراتيجي مع الغرب، وسرعان ما حدث انفصام وشبهُ تدابر بين العرب والروس ازداد حدة بفعل تدخل الروس في صراعات حاسمة تمس صميم الأمن القومي العربي (التدخل الروسي الحالي في سوريا مثلًا).

ورغم ذلك توجد بعض الدول العربية التي حافظت على علاقة قوية مع الروس استغلتها لتقوية وضعها العسكري واقتناء مزيد من الأسلحة الروسية المتطورة في بلد تعد صناعة السلاح فيه خبزًا يوميًّا؛ إذ إنه يعد وريث الاتحاد السوفيتي بأمجاده العسكرية الغاربة.

والواقع أن اللحظة السياسية والأمنية العربية الراهنة تتطلب زيادة التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي مع الروس من أجل خلق توازن في طبيعة العلاقات العربية مع الدول المؤثرة في صنع السياسية الدولية. وتمتاز السياسة الروسية بكثيرٍ من الثبات والانسجام مع المنطلقات النظرية الكبرى للتحالفات الدولية، على عكس السياسية الأمريكية التي تتسم بالاستغلال والتذبذب، حيث تسعى إلى تحقيق مصالحها الذاتية في الوقت الذي تسعى فيه بكل جديَّة وإصرار إلى تدمير مصالح الآخرين؛ بحسبان ذلك التدمير مصلحةً وخيارًا إستراتيجيًّا للأمن القومي الأمريكي.

٣/١/٣- أوروبا

تعيش أوروبا فترة انكماشٍ وسُباتٍ سياسي بخصوص فاعليتها في القرارات الدولية، وبينها والوطن العربي إرثٌ تاريخي من الصراع غير المحسوم بفعل الحملات الاستعمارية الأوروبية التي شهدتها مختلف الدول العربية، ومن أشهرها حملات الاستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي. ولعل النقطة السوداء في هذا الإرث هي أن أوروبا هي التي مكنت لإسرائيل في احتلال فلسطين ووطدت وجودها هناك، وأسهمت في تجميع شتاتها ورسم صورة كيانها الغاصب في إحدىٰ أهم بقاع الوطن العربي وأكثرها حيوية في التاريخ؛ وهو منطلق تاريخي لا يمكن أن يعزب عن الذاكرة العربية، خصوصًا حين نتحدث عن مفهوم الأمن القومي العربي. وما تزال السياسة الأوروبية اليوم تدفع في اتجاه حماية إسرائيل وإضفاء الشرعية علىٰ جرائمها والتمكين لها علىٰ حساب العرب، وإن تصنعت بعض الدول الأوروبية الحياد أحيانًا في مجال الصراع العربي الإسرائيلي.

من زاوية أخرىٰ؛ تعد أوروبا كتلة اقتصادية كبيرة، وهي قطبٌ دولي فاعل ومؤثر في مجال الصناعات التكنولوجية المتقدمة، وهو ما يحتِّم علىٰ العرب خلْق علاقات أكثر حيوية معها للإفادة من منجَزها التكنولوجي الهائل، وذلك في سياق بناء قطب صناعي واقتصادي كبير للوطن العربي، كما تنبغي الإفادة القصوىٰ من الأصوات السياسية والثقافية الأوروبية المستقلة التي تدعم القضايا الدولية العادلة، وتندد بشدة بجرائم الكيان الإسرائيلي الغاصب؛ وإن لم يتجاوز ذلك التنديد في الغالب عتبات الكلام، وغالبًا ما لا يجد آذانًا صاغية في المؤسسات الرسمية الأوروبية.

٤/١/٣- القوى الدولية الصاعدة

تعدُّ القوىٰ الدولية الصاعدة (الصين، والهند، البرازيل...) رهانًا دوليًا ينبغي للعرب كسبه والإفادة بكل حكمة وبُعد بصيرة مما يتيحه تقدمهم التكنولوجي الهائل، ومكانتهم التي بدأت ترسخ بشكل فاعل في خريطة السياسة الدولية؛ علىٰ تفاوتهم في القوة الدولية. ويجد الرهان علىٰ هذه القوىٰ مسوغاته الكافية -إن أحسن العرب استغلاله- في عدم ارتباط العرب معها بعداوات سابقة، إضافة إلىٰ تركيزها علىٰ النمو الاقتصادي، وهو ما يوفر للعرب فرصة كبيرة لمراجعة رؤيتهم الاقتصادية واستثمار أموالهم في جهات دولية غير معادية وواعدة اقتصاديًّا، وهو استثمار سيفتح شهية تلك الدول لتأسيس مزيد من الشراكات الإستراتيجية عبر مستويات حيوية أخرىٰ (القرارات السياسية والتحالفات العسكرية)، كما يدفع إلىٰ خلق توازن بين أقطاب الاقتصاد الدولي؛ سيكون بلا شك لصالح الأمن القومي العربي.

من هذا المنطلق يرىٰ الخبراء ضرورة التنسيق وزيادة التعاون مع القوىٰ الدولية المسالمة والتي تسير بخطىٰ واثقة نحو قمة الهرم الدولي، وهو ما لا يمكن أن يتم إلا من خلال إستراتيجية عربية فاعلة وتخطيط سياسي محكَم لجذب تلك الدول إلىٰ عقد شراكة إستراتيجية مع الوطن العربي، ومما لا شك فيه أن الاقتصاد هو البوابة الأمثل لذلك، وهو ما سيمكِّن العرب من إعادة تأسيس وجودهم الدولي عن طريق الولوج إلىٰ فاعلية المجتمع الدولي من زاوية مغايرة أساسها الرهان علىٰ المستقبل والقوىٰ الفاعلة فيه، وليس التوجه نحو قوىٰ دولية معادية تخسر باستمرار مكانتها الدولية، ولا تجيد غير لغة الخداع، وتعدُّ اللعب علىٰ المصالح رياضتها المفضلة (أمريكا وبعض الدول الأوروبية...).

٢/٣- المحيط الإقليمي

١/٢/٣- إسرائيل

تعدُّ إسرائيل وَرَمًا سرطانيًّا خبيثًا في جسد الوطن العربي؛ وهو ورم حساس ومتصاعد تم زرعه بعناية من قِبَل قوىٰ دولية عظمىٰ في نطاق ما يمكن أن نسميه «الاستعمار بالوكالة». ولا نحتاج هنا أن نوغل في الحديث عن إسرائيل ولا عن تاريخ الصراع العربي معها؛ فهو تاريخ معروف حتىٰ لدىٰ الأطفال العرب الذي لم يبلغوا بعد حدَّ الوعي السياسي. ولكن الثابت في هذا السياق، أن «العداوة» هي المشترك الذي تلتقي عنده علاقة إسرائيل بالعرب، وهي عداوة قائمة علىٰ بعض الأسس التاريخية وتجلَّت بالفعل منذ احتلال إسرائيل للأرض العربية، وإصرارها علىٰ اغتصاب تلك الأرض، وعدوانها المستمر علىٰ مختلف الدول العربية، وتخطيطها الدؤوب لالتهام الوطن العربي، وتدمير هويته، وتفكيك أمنه القومي، والاستحواذ علىٰ موارده، بل ومحوه من خارطة التاريخ والجغرافيا.

من هنا فإن الإجماع العربي منعقدٌ -لدىٰ الساسة والشعوب العربية علىٰ حد سواء- علىٰ أن التهديد الخارجي الأول للأمن القومي العربي هو إسرائيل، بوصفها الخطر الأبرز حاضرًا ومستقبلًا أمام الوجود العربي بمختلف كياناته، بيد أن هذا الإجماع لم يولِّد بعد إستراتيجية أمنية وعسكرية موحَّدة لمواجهة هذا الخطر.

ومن الواضح أن مفهوم «**الأمن القومي الإسرائيلي**» -كما يتصوره الساسة والعسكريون الإسرائيليون- قائم علىٰ التوسع والاحتلال والعدوانية تجاه العرب والمسلمين، والكيان الإسرائيلي في كل ذلك مدعوم عسكريًّا وسياسيًّا من غالبية الدول الغربية التي مكَّن بعضها لوجوده في الأرض العربية وتولىٰ بعضها الآخر

مسيرة بنائه وتقويته عسكريًّا وسياسيًّا وإعلاميًّا ليكون القوة الأولىٰ في الشرق الأوسط. من هنا تجرأت إسرائيل علىٰ احتلال الأرض العربية (فلسطين، الجولان السورية...)، وشنَّت حروبًا لا هَوادة فيها علىٰ كثير من الدول العربية (مصر، لبنان، العراق، سوريا...)؛ مما ضرب مقولة «الأمن القومي العربي» في الصميم؛ وللأسف تواجه الدول العربية اليوم صعوبات في إنشاء قوة ردع موحَّدة وفاعلة وحاسمة وسريعة، لاسترجاع الأراضي العربية المغتصَبة، وطرد الاحتلال الصهيوني من الخارطة العربية. كل ذلك رغم أن الدول العربية خاضت من قبل حربًا ضروسًا ضد هذا الكيان، وكانت رغم الظروف الدولية الصعبة قاب قوسين أو أدنىٰ من النصر، بل إنها حققت انتصارات مهمة في بعض معاركها معه، إلا أن التعاون العسكري العربي المشترك والتخطيط الفاعل لمواجهة الكيان الصهيوني سرعان ما أصيبا بالوهن؛ مما أربك السياسة العسكرية العربية في مواجهة إسرائيل؛ وقد أسهمت في ذلك الإرباك عدة عوامل داخلية وخارجية، وإن حافَظ العرب - عن طريق لعبة السياسة - علىٰ مستوىٰ من المواجهة الناعمة لهذا الكيان الخبيث.

إن المواجهة العربية لإسرائيل - نظريًّا وميدانيًّا - هي خيار العرب منذ ما يقرب من قرن من الزمن، وستظل كذلك في المستقبل المنظور حتىٰ حسم هذا الصراع لصالح الأمن القومي العربي بطرد إسرائيل من الخارطة العربية، بيد أن طبيعة هذه المواجهة تتغير وتتلون حسب اللحظة الدولة الراهنة، وحسب مسارات القوة العربية واستعداد العرب للمواجهة. بيد أن اللحظة الراهنة تميل فيها موازين القوىٰ الدولية الفاعلة لصالح إسرائيل في ظل دعم دولي غير محدود لنزعتها التوسعية العدوانية، في مقابل تكالب المجتمع الدولي علىٰ العرب من أجل تفكيك أمنهم القومي. والنقطة الأبرز في سياق هذا الصراع هي امتلاك

إسرائيل للسلاح النووي بعيدًا عن أعين المجتمع الدولي ودون مراقبة أو وازع دولي، بل على العكس من ذلك، تم تشجيعها لتسريع وتيرة امتلاك هذا السلاح لإثبات تفوقها في المنطقة وفرض إملاءاتها وفقًا لمصالحها وأهوائها.

يضاف إلى ذلك أن «الخلل في ميزان القوى العربي - الإسرائيلي، والذي لُحمته وسداه احتكار إسرائيل للسلاح النووي، قد ترافَق بظواهر ثلاث، زادت الخلل حدةً وافتراقًا: ففي إسرائيل صناعة حربية حديثة ومتطورة ومتفوقة، وتتحالف مع الولايات المتحدة في شراكة إستراتيجية عميقة الجذور متنوعة الأسباب والمجالات، وهي - إسرائيل - لا تزال مجتمعًا مقاتلًا عمره أكثر من مئة عام في الاستعمار والاحتلال والإبادة. وليس للمجتمع الإسرائيلي مجتمع مماثل في الدنيا المعاصرة، من حيث عنصريته ووحشيته في الممارسات التي ذكرناها، والتي تجسد جوهر كينونته والعامل المحرك فيه».

ومما لا شك فيه أن «منطق الأمور في التاريخ والسياسة وعلوم الحرب والإستراتيجية، يقودنا إلى الاقتناع بأن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي سيؤول - في نهاية المطاف وفي أحوال محددة - إلى استخدام هذا السلاح. وفي غير تلك الأحوال، فالسلاح النووي سلاح رادع، مُصْلَت على المنطقة العربية وما وراءها. وهو مُعَدٌّ للاستخدام من أجل الإرهاب والابتزازين الإستراتيجي والسياسي والإخضاع والهيمنة والسيطرة». وفي مواجهة هذا السلاح المرعب تبدو خيارات العرب محدودة ومحاصَرة وبحاجة إلى كثير من العمل الدؤوب وحرق المراحل من أجل خلق توازن عسكري رادع للغطرسة الإسرائيلية وميزان قوتها الضخم.

لقد ارتبط «مفهوم الأمن الإسرائيلي ارتباطًا وثيقًا بالإستراتيجية العسكرية الصهيونية التي تعتمد القوة في تثبيت كيانها الاستيطاني؛ لذلك عملت إسرائيل

علىٰ تقوية وضعها العسكري والاهتمام بالجيش والتسليح والتدريب قبل أي اهتمام آخر». أما التأسيس العسكري لبنية الجيش العربي القُطْري والوَحْدَوي فما زالت بحاجةٍ إلىٰ كثيرٍ من التخطيط والرعاية والتنفيذ، وهذه إحدىٰ الفروق الكبيرة التي تميز الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية مقارنة بالإستراتيجية الأمنية العربية، تضاف إليها «الفجوة التكنولوجية بين الدول العربية وإسرائيل، وهو ما تعده بعض الأبحاث قلب التوازن التكنولوجي الذي يحكم مستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية، ويشكل في الوقت ذاته أهم وأخطر التحديات البارزة التي تواجه الأمة العربية، وعنصر الحسم في شتىٰ ميادين الصراع والتنافس».

٣/٢/٢- إيران

تعد إيران اليوم إحدىٰ الدول الإقليمية الفاعلة، التي تسير بخطىٰ ثابتة لتحقيق وجودها الدولي وتثبيت أركان أمنها القومي، مستفيدة من التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة بشكل متسارع؛ بيد أن تثبيت الوجود هذا غالبًا ما يبدو علىٰ حساب الأمن القومي العربي؛ وهو ما تفصح عنه بوضوح توجهات السياسة الإيرانية في المنطقة العربية. لقد «كان قيام الثورة الإيرانية منذ عام ١٩٧٩ تحولًا مهمًّا في البنية الجيوإستراتيجية لمنطقةٍ يشكل الوطن العربي القلب منها. وكان لهذا الحدث الكبير انعكاساته العميقة علىٰ التفاعلات الإقليمية والدولية مع المنطقة، غير أن التفاعل العربي معه أخذ طابع ردِّ الفعل غير المستند لتحليل موضوعي في أغلب الأحيان. وقد تراوح بين الموقف المؤيِّد من دون تحفُّظ الذي تعامَل مع الجمهورية الإسلامية علىٰ أنه أصيلٌ عن الهوية الإسلامية، وثورة دائمة ضد الاستعمار، ولنصرة المظلومين، أو أنه استمرار لصراع تاريخي «عربي - شعوبي» أو «عربي - فارسي» أو « سُنِّي - شيعي» يسقط تناقضات المصالح المعاصرة ومخاوف الحاضر علىٰ الماضي. وهو ما جعل العلاقات

العربية الإيرانية بحاجة لرؤية علمية تجعل من صياغة المصلحة العربية دالَّتها الأولىٰ. وهي المهمة التي لا بد للمفكرين والنُّخب الثقافية من التصدي لها بالتفكير الهادئ المستند إلىٰ التحليل العلمي وإلىٰ مصالح الأمة، بدلًا من التفكير الانفعالي الذي يرافق الأحداث الكبرىٰ، خاصة إذا حملت في ثناياها إرثًا تاريخيًّا ملتبسًا بشكل كبير».

وعلىٰ الجانب الآخر؛ يشير المتابعون لتحولات البنية السياسية الإيرانية إلىٰ أن «بنية القوىٰ والتوجهات السياسية في إيران تشير إلىٰ تباين في المسافات الفاصلة بين هذه القوىٰ وبين مراعاة المصالح العربية؛ إذ تتراوح نظرة هذه القوىٰ من نظرة عدائية تجاه العرب مسنودة بإرث تاريخي يرتدي حلَّة مذهبية أحيانًا وحلَّة قومية أحيانًا أخرىٰ، إلىٰ قوىٰ إيرانية أخرىٰ تنظر للمنطقة العربية نظرة براغماتية محضة، وتسعىٰ لتوظيف المنطقة في إدارة إستراتيجيات صراعها مع القوىٰ الدولية الأخرىٰ، بينما هناك تيار ثالث يبدي تفهمًا، بل واستعدادًا لتطوير العلاقات العربية الإيرانية، محاولًا حصار ذيول إرث العلاقات التاريخية الملتبسة بين الطرفين، وإن كان ذلك من منطلق رؤية للمصلحة الإيرانية».

ورغم الكثير من نقاط الالتقاء التي يفترض أنها تجمع العرب مع إيران من أجل تشكيل كتلة سياسية كبيرة لترسيخ وجودهم في عالَم مفعَمٍ بالصراعات والتناحر، أو علىٰ الأقل تنفيذ مبادئ حسن الجوار وفق قاعدة (لا ضرر ولا ضرار)؛ إلا أنه يبدو أن القائمين علىٰ هندسة السياسة الخارجية الإيرانية في الفترة الراهنة، يسعون - بكل جهد وفي ضوء ما لديهم من أوراق سياسية في المنطقة - إلىٰ توظيف خارطة الوطن العربي في معادلاتهم السياسية الدولية، وتفاوضهم مع الغرب؛ بل أكثر من ذلك أن إيران لم تَعُد تخفي طموحاتها

التوسعية تجاه المنطقة العربية؛ وهو أمرٌ تجلىٰ بوضوح في تغذية الصراع الطائفي والمذهبي والسياسي في عدد كبير من الدول العربية (لبنان، العراق، سوريا، اليمن، البحرين...). وهو أمرٌ ليس بالمستغرب؛ إذا استحضرنا أن إيران تعمل منذ عقود في أجواء من التماسك القومي الفارسي من أجل حصد النجاحات.

إن الواقع السياسي الإقليمي يتطلب أن يتفق العرب علىٰ إستراتيجية موحَّدة تضمن علاقة مع إيران من منطلق السيادة وحُسن الجوار واحترام مبادئ الأمن القومي، ولن يتم هذا الأمر إلا في ظل استحداث نوع من النِّدية في التعامل، وحُسن التخطيط، وبناء الفرضيات السياسية من منطلق واقعي ذاتي بعيدًا عن إملاءات الغرب ومَزالِقه التي تدفع العرب للسقوط فيها، وبعيدًا كذلك عن الانصهار في التوجهات السياسية والأيديولوجية للدولة الإيرانية؛ وهي توجُّهات بدأت تتسلل إلىٰ كثير من الدول العربية بفعل اختراق النظام السياسي الإيراني لها.

٣/٢/٣- تركيا

يشير المختصون إلىٰ أن «مرحلة الجفاء في العلاقات العربية -التركية التي استمرت منذ عهد كمال أتاتورك قد انتهت بعد حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، حيث نمت علاقات اقتصادية متميزة بين تركيا والمنطقة العربية، ومن ثم نشأت مصلحة حقيقية أدت إلىٰ تغير جوهري ونوعي في علاقات تركيا بالوطن العربي، واتسمت بتبادل المصالح». ومما لا شك فيه أن الدولة التركية لاعب إقليمي ودولي مهم؛ ولا شك أنها - كذلك - ترتبط بعلاقات تاريخية مع الوطن

العربي بحكم الاشتراك في الدين والهوية؛ رغم المهاوي السياسية الحادة التي خيمت في فترات معينة من التاريخ الحديث على العلاقات بين تركيا والعرب؛ خاصة في ظل الدور التركي السلبي تجاه الأمن القومي العربي إبان حرب الخليج الأولى، بالإضافة إلى بعض المواقف السلبية أحيانًا تجاه المياه والأقليات، وهي مواقف غذَّتها السياسة الغربية المتغطرسة التي ظلت لعقود تسعى إلى فصل تركيا عن جوارها العربي الإسلامي؛ تحت مظلات وإغراءات شتى: (الأمن القومي، التقدم، الاقتصاد، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي...)؛ ولكن يبدو أن القائمين على السياسية التركية قد حدُّوا من توجُّههم نحو الغرب إلا في الحدود التي تسمح بها معطيات الواقع الدولي اليوم.

وجغرافيًّا؛ يعد موقع تركيا جدَّ حيوي بالنسبة للعرب؛ إذ إنها تحيط «بالحزام الشرقي الشمالي للوطن العربي»، وهي بلا شك جارٌ مؤثر بمختلف الأحداث السياسية والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية ومتأثر بها. ورغم النظرة التشاؤمية التي ترى أنه «لا يمكن الحديث عن تأثير تركيا في الأمن القومي العربي بسبب غياب أطراف عربية قادرة على أن تبلور فكرة أمن قومي عربي، والمنطقة العربية أصبحت «ساحة إستراتيجية» تجعل من الصعب الحديث عن علاقات عربية - تركية، بل عن علاقات تركية مع دول فرعية عربية». إلا أن المتابع للتحولات الإقليمية في العقود الثلاثة الأخيرة يلحظ دون كبير عناء تعاظمَ الدور التركي في الفترة الأخيرة في المنطقة العربية، ولذلك أسباب أجملها الباحث حسن أبو طالب في ما يلي:

- **عامل تركي:** الموقع الجغرافي، والصِّلات التاريخية التركية بالمنطقة العربية، والقوة العسكرية والاقتصادية التي تتمتع بها تركيا.

• **عامل عربي**: حالة انكشاف الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج الثانية مما أغرىٰ تركيا بلعب أدوار في المنطقة العربية لم تكن تجرؤ علىٰ القيام بها سابقًا.

• **عامل غربي**: حاجة الغرب إلىٰ الدور التركي بعد أن ثبت أن دور إسرائيل في المنطقة لا يمكن أن يتجاوز حدًّا معينًا؛ لأن إسرائيل ليست جزءًا من المنطقة من الناحية الحضارية، علىٰ العكس من تركيا. وقد أضفىٰ هذا أهمية علىٰ الدور التركي من وجهة النظر الغربية.

وخلاصة القول أن تركيا دولة إسلامية وجارٌ إقليمي مهم؛ وهو ما يفرض علىٰ العرب نسج علاقات حيوية وفعالة معها من منطلق مبدأ التعاون وحسن الجوار؛ خدمة لأمن المنطقة واستقرارها، وسعيًا إلىٰ بناء حلف متجانس ومؤثر لمصلحة الأمن القومي العربي.

٤/٢/٣- القرن الإفريقي

تعد منطقة القرن الإفريقي عمقًا إستراتيجيًّا ضاربًا بجذوره في التاريخ بالنسبة للمنطقة العربية، كما أن جزءًا مهمًّا من الدول العربية يقع ضمن هذه المنطقة (الصومال، جيبوتي...)، وهذا ما يعني أهميتها عربيًّا، وضرورة أن ينتبه العرب إلىٰ تأثيرها الفاعل بالنسبة للأمن القومي العربي؛ خصوصًا حين نتحدث عن جارين مركزيين هما: (إثيوبيا وإريتريا).

من منطلق التاريخ؛ «كان القرن الإفريقي امتدادًا طبيعيًّا للوطن العربي منذ غابر الحقب، وتاريخ المنطقة كلها يدل علىٰ هذه التكاملية التي شهد عليها في الماضي تبادل المد الحضاري بين ساحلي البحر الأحمر، وتبادل الهجرات البشرية بأعداد كبيرة جدًّا، كما يشهد عليها اليوم الانتشار الواسع للغة العربية وللثقافة

الإسـلامية في القرن الإفريقي. هذه التكاملية أربكتها في القـرون الأربعـة الأخـيرة الهجمات الاستعمارية، وتشكُّل منظـومة جديدة للمصالح الدولية في المنطقة وما تبعها من سياسات الهيمنة الدوليـة».

علىٰ المستوىٰ الأمني؛ «يشرف القرن الإفريقي علىٰ أحد أهم الممرات المائية في العالم؛ وهو البحر الأحمر الذي يربط بين أوروبا وآسيا، وبين أوروبا وساحل إفريقيا الشرقي. وتعبُر البحر الأحمر سنويًّا نحو عشرين ألف سفينة ... [وقد] أدَّىٰ تفاقم القَرْصَنة وإرباكها الحركة التِّجارية الدولية إلىٰ وضع البحر الأحمر وخليج عدن تحت الرقابة الدوليـة، وهذا أمر تنتج منه مخـاطر جمَّة علىٰ الدول العربيـة، وعلىٰ دول القـرن الإفريقي العربيـة منها وغـير العربية، فوضع هذه المسطَّحات المائية في قبضة اليد الدولية قد يفقد دول المنطقة حقوقها في هذه المياه، ويفقدها، من ثم، ما يمكن أن تحويه من ثروات، إضافة إلىٰ ازدياد عَسْكَرة هذه المياه من قِبَل القوىٰ الكبرىٰ، وما ينتج من ذلك من اختراقات للأمن القومي العربي».

ولعل أبرز دول القرن الإفريقي التي تصطدم سياستها ورؤيتها الإستراتيجية - أحيانًا - بنظرية الأمن القومي العربي هي دولة إثيوبيا، فهي - بموقعها علىٰ البحر الأحمر قبل استقلال إريتريا، ثم عبر الشواطئ الإريترية إضافة إلىٰ تحكُّمها في منابع النِّيل والذي يمثل بُعدًا جوهريًّا لكل من مصر والسودان - قد شكَّلت، ولفترة ليست بعيدة، تهديدًا للأمن القومي العربي في القرن الإفريقي والبحر الأحمر، وذلك بدعمها للحركات الانفصالية في جنوب السودان [قبل الانفصال] والصومال وجيبوتي والتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول. وأيضًا بسبب نمو العلاقات بينها وبين إسرائيل، وخاصة في المجال العسكري، والتي تمثلت في

تنفيذ إسرائيل عددًا من المشروعات الإستراتيجية في إثيوبيا من بينها قاعدتان عسكريتان دائمتان، وقاعدة جوية ترابط فيها طائراتٌ عسكرية إسرائيلية».

من هذا المنطلق يتطلب التعامل مع منطقة القرن الإفريقي كثيرًا من الحزم واليقظة في سياق تثبيت أركان الأمن القومي العربي، إضافة إلى مدِّ اليد للتعاون والإغراء بالمشاريع الاستثمارية والمساعدات الاقتصادية العربية التي ينبغي أن توظف بشكل فاعل في ما يخدم المصلحة العربية حاضرًا ومستقبلًا.

٣/٣- العالم الإسلامي

لسنا هنا بحاجة إلى التأكيد على العلاقة المصيرية القوية التي تربط العرب بالعالم الإسلامي من غير العرب؛ بحكم المشترك الديني الذي تتقاسمه الغالبية العظمى من العرب مع تلك الدول، إضافة إلى العلاقة التاريخية والثقافية التي تواصلت عبر حقبة متعددة. وفي العالم الإسلامي اليوم مجموعة من الدول القوية التي حجزت مكانًا سامقًا في الخارطة الدولية وإن لم تسلم من الهيمنة الأمريكية عليها، مما يجعل قرارها السياسي غير مستقل، ولن يتناغم بالدرجة المطلوبة مع التوجهات العربية لحماية الأمن القومي العربي.

ولعل من أهم الدول الإسلامية الفاعلة اليوم دولة باكستان؛ وإن دأب الغرب على خلق المشاكل الأمنية والسياسية والاقتصادية لها، حرصًا على عدم استقرارها ومحاولة لتفكيكها، بوصفها الدولة الإسلامية الأبرز التي تمتلك السلاح النووي. والعلاقات العربية مع باكستان قوية وقديمة؛ ولكنها لم تنعكس في شكل رسم سياسات إستراتيجية تتجلى بشكل فاعل في التعاون العسكري والأمني والسياسي من أجل التأثير في قرارات الدول الكبرى تجاه العرب، أو الوقوف في وجه أعدائهم وعلى رأسهم إسرائيل.

من الضروري أيضًا أن يوطّد العرب علاقتهم ببعض الدول الإسلامية الفاعلة في حركة الاقتصاد العالمي اليوم، مثل: (إندونيسيا، وماليزيا، أوزبكستان، كازاخستان، طاجيكستان، أذربيجان...)، ودول إفريقيا السمراء المسلمة، وزيادة الارتباط معها تجاريًا واقتصاديًا؛ ذلك أن الاقتصاد اليوم هو بوابة العلاقات الإستراتيجية المتينة، بوصفه مفتاح العصر وميدان القوة الدولية.

٤/٣- المنظمات الدولية

شارك العرب بفاعلية في كثير من المنظمات الدولية، وكانوا حاضرين شكليًّا في واجهة كثير من مؤسساتها منذ «**عصبة الأمم**» مرورًا بـ «**الأمم المتحدة**» والمنظمات الدولية الأخرى، بيد أنه من الواضح أن هذه المنظمات لم تعمل أبدًا لصالح العرب؛ بل إنها استُخدمت بعناية من قبل القوى الدولية الكبرى لإذلال العرب، وتضييع حقوقهم وتغييب قضاياهم العادلة؛ وقضية فلسطين - وعشرات القضايا التي ما زلنا نعيش تداعياتها - مثال حي على عدم حياد تلك المنظمات؛ وعلى حجم التمالؤ والدعم الكبير الذي قدمته لأعداء العرب وعلى رأسهم إسرائيل التي يتم تحصينها من أية إدانة دولية ضد جرائمها البشعة واحتلالها للأرض العربية منذ نحو قرن.

انطلاقًا مما تقدم؛ ينبغي أن لا يعول العرب اليوم كثيرًا على المنظمات الدولية بحكم تاريخها المرير في خذلانهم وظلمهم؛ وقد بدا جليًّا أن تركيبة تلك المنظمات «منذ إنشائها لم تكن تعبيرًا عن العدالة الدولية أو الديموقراطية في العلاقات المعاصرة؛ إذ إنها باختصار بدأت بوصفها «حلفًا للمنتصرين» أو غابة صغيرة تضم الأقوياء والضعفاء معًا، لذلك جاء تركيب «**مجلس الأمن**» معبرًا عن عوار شديد حيث أعطى ميثاق الأمم المتحدة حق «**الفيتو**» للدول الخمس الكبرى

من دون مساواة في هذا الشأن، علىٰ الرغم من أن معظم تلك الدول راهَن علىٰ منطق القوة لا مفهوم العدل! وقد ظل حق الفيتو مسلطًا علىٰ رقاب دول العالم مهما كان الحق في جانبها أو العدل معها، فظهرت سياسة «الكيل بمكيالين»، ولم تعانِ شعوب من ذلك الحق العشوائي مثل ما عانت شعوب الدول العربية، حيث جرىٰ استخدام الأمم المتحدة بوصفها منبرًا لتمرير السياسات وتحريك المواقف بغض النظر عن الحقوق المشروعة والعدالة المفقودة، وكلما سمعنا أحاديث مكررة عن إصلاح الأمم المتحدة تأكدنا أن الإصلاح يبدو بعيدًا أكثر من أي وقت مضىٰ».

لقد آن الأوان للعرب أن يراجعوا سياستهم التعاونية مع المنظمات الدولية التي يديرها الغرب؛ وأن يقفوا بالمرصاد لقراراتها الجائرة التي تعصف بجوهر الأمن القومي العربي، وعليهم أكثر من ذلك السعي إلىٰ تقوية كياناتهم الوحدوية والتركيز علىٰ تغيير التوازنات الدولية من خلال منظومة العلاقات المباشرة مع الدول؛ وهو ما يضمن نتائج أكثر إيجابية لمصلحة العرب.

٤- تهديدات ومخاطر

يعرف التهديد بأنه «إعلان للتعبير عن نية التدخل أو الإيذاء أو معاقبة الطرف الآخر». كما قد «تكون العقيدة الإستراتيجية للدولة، مصدر تهديد للدول الأخرىٰ، وعلىٰ هذا فالتجارب النووية للهند تعد تهديدًا لباكستان، والعكس صحيح». أما مفهوم الخطر فيعني: «احتمال الخسارة أو الإصابة أو الحرمان أو الدمار أو الطوارئ أو الفقدان. وهذا يعني الإضرار بسلامة أراضي الدولة ومياهها الإقليمية، أو سلامة الشعب أو البنىٰ التحية للخدمات، أو الإضرار بالمنظومة الاقتصادية للدولة ومواردها الطبيعية أو تدمير شبكات الربط

الإلكتروني، والمخاطر الأمنية هي أعلىٰ مستويات الخطر ضمن منظومة التحديات والتهديدات ونقاط الضعف في الدولة». في ضوء ما تقدم؛ يعيش الأمن القومي العربي اليوم لحظة استثنائية يواجه فيها مجموعة من المخاطر والتهديدات القوية التي تكاد تعصف بما تبقَّىٰ من مقوماته.

٤/١- الاحتلال

عانت المنطقة العربية من مخاطر الاستعمار والاحتلال وويلاته؛ فقد كلَّفها الكثير من الخسائر الفادحة تاريخيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، وما تزال تعاني من تبعاته الحادة؛ وإن خرج شكليًّا من غالبية الدول العربية باستثناء الاحتلال الإسرائيلي البغيض الذي يرسخ أركان وجوده يومًا بعد يوم، ويُعد العدَّة باستمرار لاجتياح المنطقة العربية ككل.

كما عانىٰ الوجود العربي من احتلال بعض دول الجوار الإسلامي مثل إيران التي تنظر بشهية مفتوحة للمنطقة العربية؛ وهي تحتل الآن مجموعة من الجزر العربية الحيوية التي هي جزء من دولة **الإمارات العربية المتحدة: (طنب الصغرىٰ، طنب الكبرىٰ، أبو موسىٰ)**؛ وهي جزر ذات موقع إستراتيجي مهم في الخليج العربي ومضيق هرمز؛ وما تزال إيران تراوغ في موضوع هذا الاحتلال وتأبىٰ التراجع عنه.

ولا ينبغي التساهل في ميدان الاحتلال؛ فقد ضحىٰ العرب علىٰ مدىٰ قرون بدمائهم من أجل طرد الغزاة والمحتلِّين من أصقاع الوطن العربي كافة؛ لتنعم أجيال الحاضر بالأمن والاستقرار علىٰ أرضها، وينبغي لأجيال الحاضر تحمل مسؤوليتهم التاريخية بعدم التخلي عن أي شبر من أرض الوطن العربي التي هي أمانة في عنق جميع العرب.

٢/٤- تكالب القوى الدولية

لقد أصبح الوطن العربي ساحة صراع علىٰ المصالح الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية بين القوىٰ الدولية العظمىٰ؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تفرض هيمنتها علىٰ القرار السياسي العربي، وتسعىٰ إلىٰ أن تكون المستفيد الأول من المقدَّرات الاقتصادية والموارد الطبيعية العربية؛ وهي تستخدم في سبيل ذلك كل ثقلها الدولي. والروس يسابقون الزمن من أجل الفوز بجزء من الكعكة؛ عبر اختراق بعض الأنظمة العربية والسعي إلىٰ ربط مصير وجودها بتوجهات القــرار السياسي الروسي. أما أوروبا فتستخدم مؤسساتها السياسية والاقتصادية والحقوقية من أجل الضـغط علىٰ صناع القرار العرب؛ لينسجموا مع ما يخـدم المصلحة الأوروبية. أما القـوىٰ الدولية الصـاعدة فتستخدم السياسة الناعمة وإغراءات التعاون والشراكة الجديدة مع العرب من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها الكبرىٰ المتعلقة بالمنطقة العربية دون ضجيج؛ مستفيدة من الوضع الانهزامي الذي خلقته الدول الغربية في المجال العربي.

٣/٤- أطماع الجوار الإقليمي

لقد رأينا في ما تقدَّم أن الوطن العربي يقع ضمن منطقة شاسعة ومتنوعة، وتحيط به بعض الدول الإقليمية المشحونة بالأطماع الكبرىٰ (الاحتلال، التوسع، المصالح الاقتصادية...)، ولا شك أن هذه الدول تعد ممارسة دور قوي في الخارطة العربية هو المفتاح الأساس لحماية أمنها القومي إقليميًّا ودوليًّا. انطلاقًا من هذه الرؤية بدا واضحًا ما يلي:

• تصاعدُ النُّفوذ الإيراني في المنطقة عن طريق دعم من مجموعة الحركات المسلحة في مناطق مختلفة من الوطن العربي (تختلف حدة ذلك الدعم، كما

يتأرجح إعلان طهران له بين المجاهَرة والموارَبة)، كما تهيمن إيران علىٰ توجه القرار السياسي والإستراتيجي في عدد مهم من الدول العربية.

• الحضور القوي لتركيا في المنطقة العربية، وارتباطها بعلاقات إستراتيجية وثيقة مع بعض الدول العربية، ودخولها في معترك بعض الصراعات العربية الشائكة؛ بحثًا عن تحقيق هدفٍ سياسي وأمني وإستراتيجي يخدم الدولة التركية ومصالحها الدولية الكبرىٰ.

٤/٤- الإرهاب

يعد الإرهاب بمفهومه العام، وبشتَّىٰ تجلياته وحركاته وخلفياته الأيديولوجية والسياسية والمذهبية - أحد التهديدات الدولية المرعبة التي تشكل خطرًا كبيرًا علىٰ الأمن القومي العربي وتضرب بنيته في الصميم، وتعود خطورة ذلك التهديد في تقديرنا إلىٰ ما يلي:

• بشاعة جرائم المنظمات الإرهابية (داعش، القاعدة...) وقدرتها الفائقة علىٰ القتل والتدمير وتفكيك بنيات الدول والمجتمعات.

• إن المنظمات الإرهابية اليوم تستهدف بالدرجة الأولىٰ العالم العربي والإسلامي؛ وهو ما يضع حولها كثيرًا من علامات الاستفهام؛ يضاف إلىٰ ذلك التساؤل العربي المشروع حول الطريقة التي حصلت بها تلك المنظمات علىٰ ترسانتها العسكرية الهائلة، وسرعة التمكين لها في احتلال الدول والمناطق العربية، وما تتوفر عليه من معدات لوجستية وحربية فائقة الدقة والحداثة!!.

• إن هذه التنظيمات تقف خلفها قوىٰ دولية وإقليمية فاعلة، توجهها لخدمة أهداف ومصالح في مقدمتها تدمير الوطن العربي وجعل مقدَّراته وخيراته في متناول اليد.

• والأدهىٰ والأمَرُّ من كل هذا، أن المجتمع الدولي - خصوصًا في الغرب - يتبنىٰ الإجماع علىٰ أن أغلب التنظيمات الإرهابية التي تنشط في المنطقة هي نبتة عربية وإسلامية خالصة؛ وهي دعاية غربية تمت صياغتها بإحكام من أجل توريط العرب والمسلمين أمام المجتمع الدولي وابتزازهم سياسيًّا، وهو ما حصل بالفعل؛ حيث يقف العرب اليوم رأس حربة في مواجهة الإرهاب عسكريًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا؛ ويعانون من أقسىٰ ضرباته ووحشيته، ويدفعون فاتورة الحرب عليه من خزائنهم، وفوق كل ذلك ينعتون بالوقوف خلفه فكرًا ودعمًا عسكريًّا. هنا بدأت قصة الحرب الدولية علىٰ الإرهاب بوصفها ورقةً سياسيةً يُفرض علىٰ الدول العربية إشهارها ودفع فاتورتها سياسيًّا واقتصاديًّا، من أجل أن لا يوصموا بـ «الإرهاب».

لا جدال في ضرورة مكافحة الإرهاب - في الوطن العربي - بأشكاله وأنماطه كافة، وهي مكافحة ينبغي أن تنطلق بتجفيف منابعه: (الفقر، البِطالة، الانحراف الفكري، الارتباط بالقوىٰ الخارجية المشبوهة والتآمر علىٰ الدولة...)؛ وهنا ينبغي التنسيق التامُّ بين مختلف الدول العربية لمكافحة هذا الداء في المنطقة العربية بجهود ذاتية وبرؤية فكرية وإستراتيجية نابعة من الداخل العربي، دون أن يعني ذلك عدم التنسيق مع بعض القوىٰ الدولية بما لا يضر بالأمن القومي العربي أو يسهم في اختراق إستراتيجية الدفاع العربي في مواجهة الأخطار المحدقة.

إن حماية الأمن القومي العربي هي عمليةٌ ذات أبعاد ومحاور متعددة، وينبغي أن لا نترك القضايا الجزئية تؤثر علىٰ نظرتنا الشمولية لمفهوم حماية الذات وخلق وسائل الردع الملائمة لمختلف المخاطر. وفي هذا السياق؛ من الجيِّد الإشارة إلىٰ أن «التركيز علىٰ «الإرهاب» بوصفه المصدر الأساسي للتهديد أو المخاطر، هو تقدير يفتقد للمنطق؛ خصوصًا إذا لم يتم التركيز علىٰ أسبابه ودوافع من يقف

خلفه ويغذِّيه، فدون شك أن نشاطات التنظيمات الإرهابية هي مصدر تهديد، ولكن الإرهاب هو خطر قابلٌ للاحتواء عبر تبني سلسلة من الإجراءات الأمنية والسياسية والثقافية، ولا يمكن اختزال التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمة العربية من خلال التركيز على مكافحة الإرهاب بمفهومه الغربي، وإهمال المخاطر والتهديدات الأخرى التي تشكل تحدياتٍ حقيقيةً للدولة والمجتمع في العالم العربي».

٤/٥- العولمة

جاء مفهوم العولمة Globalization «للتعبير عن وضع فيه تُزال الحدود والقيود الجغرافية والسياسية والثقافية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات والمعلومات، وحتى القيم والعادات، بحيث إن ما يحدث في الغرب يسمع صداه - وفي اللحظة ذاتها - في المشرق والعكس صحيح». وإذا كان النقاش الأبرز لفكرة العولمة ظهر جليًّا في مجال الاقتصاد بحكم حيويته وتداعياته المستمرة التي تؤثر على العالم في كل لحظة، إلا أن العولمة الثقافية أخذت هي الأخرى حيزًا مهمًّا من الدرس انفعالًا وتوجسًا؛ وذلك لأن تأثيرها يبدو «أكثر تعقيدًا وأشد صعوبة بحيث لا يمكن تقييمها كما هو الأمر مع العولمة الاقتصادية». من هنا فإننا نشهد اليوم تحولًا متسارعًا «من عالم سيطرت فيه العزلة الثقافية إلى عالَمٍ آخر يسوده التبادل الثقافي، من عالم يتميز بالاستقلالية الثقافية لجماعات معزولة تقليدية إلى عالم آخر... يسوده تعميم العلاقات المتبادلة والتواصل».

مع انتشار هذه الظاهرة برزت متغيرات «كثيرة لا يمكن معالجتها في إطار الدولة وتحتاج هذه الأمور إلى تعاون دولي لحلِّها، كما أن دور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ... إلخ، قد ازداد، وأصبحت الدول مضطرة لتوثيق علاقاتها مع تلك المؤسسات». وهو ما يفرض مزيدًا من اليقظة

تجاه تلك المؤسسات التي تظهر الحياد وهي في الخفاء تعمل لصالح الدول الكبرىٰ من أجل تنفيذ مصالحها القومية.

علىٰ المستوىٰ العربي أُنجز عددٌ كبيرٌ من الدراسات والبحوث العربية التي تناولت ظاهرة العولمة «شرحًا وفهمًا وتأويلًا، وغزلًا بفتوحاتها ورجمًا بنتائجها، وتحذيرًا منها بوصفها حصان طروادة الأخير، الذي سيفتح جميع القِلاع بدون استثناء».

ومما لا شك فيه أن هذه الظاهرة شكّلت تهديدًا خطيرًا لبنية الأمن القومي العربي؛ التي لا تعدم تشققًا وتصدُّعًا من جراء هزات أخرىٰ، ذلك أن آليات الحماية من مخاطر هذه الظاهرة وعَقْلَنتها وتوظيف جانبها الإيجابي محدودةٌ جدّا في السياق العربي؛ فقد جعلت العالم العربي مكشوفًا أمام أعدائه، وتم استغلالها وتوجيهها لخدمة أهداف خارجية مشبوهة تحت شعارات التقدم، وحوار الحضارات، والانتماء إلىٰ روح العصر، والانفتاح، والحرية، والديمقراطية ... لذا؛ فإنه من الضروري أن يتصف الوطن العربي في مواجهة هذه الظاهرة بكثيرٍ من التماسك الداخلي (سياسيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا...)؛ وهو تماسك يرسم الخطوط والمبادئ العامة التي لا يمكن القفز عليها بوصفها محدِّد الهوية والوجود والانتماء، كما يرسم مساحة التّحرك والتفاعل والتلاقح مع الآخر للإفادة من خبراته من خلال جدلية التأثر والتأثير.

٥- تركيب

إن تحصين الأمن القومي العربي يتطلب رؤية إستراتيجية يقظة نحو الخارج، تبنىٰ من خلالها العلاقاتُ وفقًا للمصالح المشتركة، وتوجّه من خلالها التحالفات الإستراتيجية علىٰ المدىٰ القريب والبعيد، ويُتخذ من خلالها قرار مواجهة الأعداء الواقعيين والمحتمَلين (دولًا محتلة، ومنظمات إرهابية...) بكثيرٍ من

الحنكة والدَّهاء والبعد عن البلاهة السياسية. وفي هذا السياق لا بدَّ للعرب من القيام بمراجعة معمَّقة لسياستهم الخارجية وطبيعة علاقاتهم وتحالفاتهم مع القوىٰ الدولية العظمىٰ (أمريكا، روسيا، أوروبا...)، ونسج علاقات أكثر حيوية وتشابكًا مع القوىٰ الدولية الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل، ودول العالم الإسلامي)، كما ينبغي إعادة رسم خارطة العلاقة مع الجوار الإقليمي (إيران وتركيا) انطلاقًا من المشترك الجامع بينهما مع العرب، بعيدًا عن الانصهار في قالَب الرؤية الغربية المشوهة أو التماهي مع توجهات تلك القوىٰ القومية... إلخ. كُلُّ هذا لن يتم عن طريق حسن النوايا وإبداء الاستعداد التام لفعله، كما لن يتم عن طريق استجداء القوىٰ الإقليمية والدولية لبناء علاقة حسنة، وإنما سيتم تلقائيًّا حين يقوم العرب بمراجعة فاحصة للذات؛ تُغلِّب المصلحة العليا وترسِّخ فكرة العمل الوحدوي المنسجم، والاستعداد الدائم لبناء أسس القوة وخيارات الردع الفاعلة؛ وقديمًا قيل: «**إن مَن يريد السلام عليه أن يستعد للحرب**».

*

خاتمة

هذه الدراسة مقاربة مركَّزة لقضية «الأمن القومي العربي»؛ وهي قضية مفعَمة بالهواجس والآلام والآمال والأحلام العربية الوردية القابعة بعيدًا علىٰ ضفاف المستقبل. وفي ختام هذه المقارَبة لن نترك ما قدمناه ظِهريًّا، كما أننا لن نعود القهقرىٰ لاستعراض تفاصيله وحيثياته، وإنما سنؤشر بإيجاز علىٰ بعض ما قدمته هذه الدراسة وأبرز ما توصلت إليه من رؤىٰ وملحوظات حول قضية حيوية وحساسة ترتبط بمصير العرب حاضرًا ومستقبلًا.

إن فكرة ترسيخ دعائم الأمن القومي العربي هي فكرةٌ معقَّدةٌ وشائكةٌ، وهي تنطلق - في تقديري - من زاويتين كبيرتين لا بد من التعامل معهما بكثيرٍ من الحيطة والحذر، وبحكمة سياسية بالغة:

أولاً- مواجهة التحديات الداخلية بحكمة

يتعرض الأمن القومي العربي لمخاطر داخلية جمَّة ينبغي التغلب عليها بكثيرٍ من الحكمة واليقظة، والحدِّ من فاعليتها وتأثيرها الدائم، ولعل من أبرز تلك التحديات ما يلي:

- **تفكُّك النظام العربي**: بسبب كثير من الخلافات الجوهرية التي تعصف ببنية هذا النظام؛ وهي خلافات سياسية يمكن حلُّها بالتشاور والحكمة، ومن المؤكد أن صناع القرار العرب ليسوا فرحين بتلك الخلافات؛ بل إنهم قلقون جدًّا بشأنها؛ مما يعني سعيهم الدؤوب إلىٰ تجاوزها، ولكن السياسة تحتاج إلىٰ كثير من الروية والتمهُّل واقتناص اللحظة الملائمة.

- **بنية الدولة القُطْرية**: ونعني هنا أن التّصور السياسي العربي القائم اليوم يجعل أمن الدولة أولًا، ومن ثم الأمن العربي بشكل عام، وهو أمرٌ منطقي وفقًا للبراغماتية السياسية؛ فكل دولة معنية بالدرجة الأولىٰ بحماية كيانها الوطني أولًا. وقد ترسَّخت بنية الدولة القُطْرية منذ اتفاقية (سايكس - بيكو) التي تم بموجبها تقسيم الرُّقعة الجغرافية العربية إلىٰ مجموعة من الدول ذات السيادة؛ وهي دول تختلف بحسب طبيعة نظامها السياسي (الملَكي، الرئاسي، البرلماني)؛ و«لكل منها كيانٌ تحافظ عليه، واستقلال تتمسَّك به، وثروة طبيعية لا ترضىٰ أن يشاركها فيها غيرها». بيد أن كثيرًا من الدول العربية اليوم تعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية معقَّدة، وهو يواجهها بشكلٍ منفرد في الغالب بعيدًا عن التخطيط الإستراتيجي العربي المشترك الذي ينبغي أن يكون أولوية لجميع الدول العربية.
- **اتساع رقعة الخلاف بين بعض الدول العربية**: منذ استقلال تلك الدول عن المستعمر؛ وهناك قضايا خلافية مزمِنة بين غالبيتها؛ وهو أمر أسهمت فيه القوىٰ الاستعمارية عبر تخطيط بالغ الدقَّة والإحكام، حيث زرعت تلك القوىٰ بعض القضايا الإشكالية المزمِنة في جسد النظام العربي؛ مثل مشكل الحدود الترابية، وحساسية الأقليات، ومما زاد من حدَّة ذلك تبني بعض من الأنظمة العربية لسياسات بعيدة إلىٰ حدٍّ ما عن الإجماع العربي ومقتضيات الأمن القومي العربي. وقد تطور الخلاف أحيانًا إلىٰ اعتداء علىٰ كيان بعض الدول، فضلًا عن الخروج عن المألوف أحيانًا بين الأخوة الأشقَّاء الذين ينتمون إلىٰ غمدٍ واحد.

ثانيًا- إيقاف الأطماع الخارجية

إن الوطن العربي هدفٌ إستراتيجي طويل الأمد للغرب، فقد ترك الغربُ اليابانيين والصينيين والهنود والكوريين... يتطورون ويبنون عمقًا اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا هائلًا في ظرف وجيزٍ، وانصبَّت كل جهوده وتخطيطه وترسانته العسكرية لتفكيك الوطن العربي؛ عبر زرع إسرائيل في خاصرته والتمكين لها في مستقبله، فلماذا التركيز بالذات على تدمير الوطن العربي دون الأمم الأخرى إلا في ما ندر؟ في تقديري أن لهذا التركيز عدة دوافع أساسية يأتي في مقدمتها:

- إن المنطقة العربية ذات إرث حضاري وديني ضارب بجذوره في أعماق التاريخ؛ والسيطرة على هذه المنطقة تعد توجيهًا لمسار التاريخ.
- الموارد الاقتصادية الضخمة التي تتوفر عليها المنطقة والتي تفتح شهية الغرب وتلبي نهَمَه الصناعي الشديد.
- التمكين لإسرائيل بوصفها عمقًا إستراتيجيًّا جديدًا في المنطقة؛ تم غرسه لخدمة مصالح الغرب على المديَيْن القريب والبعيد.

في ضوء ما سبق؛ ينبغي على الدول العربية مراجعة علاقاتها مع الغرب وفقًا لما تقتضيه المصلحة العربية الخالصة، كما أن عليها أن تطور علاقاتها مع بعض القوى الدولية الصاعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، ومحاولة الفِكاك من الهيمنة الغربية التي تشتغل على هدف أساس وهو تدمير العرب والتمكين لإسرائيل.

وانطلاقًا مما تقدم؛ نرى أن من أبرز محدِّدات الأمن القومي العربي التي ينبغي أن يتأسس عليها لكي يظل بنيانه صلبًا ومتماسكًا، ما يلي:

١- **السلام الداخلي**: ونعني به تصالح الدولة القُطْرية العربية مع ذاتها، وهذه المصالحة تتم من خلال بناء جسور قوية بين مختلف فئات الشعب المكون لكل

قُطْر، وترسيخ قيم المواطنة، والتنمية، والنهوض بالدولة القُطْرية إلى مصافِّ الدول المتقدمة، من خلال تسيير معقْلَن للثروات، وحماية المواطن، وتوفير حياة كريمة له.

٢- **الروح الوحدوية العربية:** ونعني بها إذكاء جذوة الوحدة العربية بين مختلف الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج؛ وهي جذوة ما تزال تتَّقد بقوة في وجدان الشعب العربي؛ ولكنها تحتاج إلى توجيه بوصْلتها من أجل تحقيق أهداف الأمن القومي العربي وغاياته، وتأمين مستقبل البلاد العربية، وزرع أسس الوجود العربي مستقبلًا بشكل يضمن السلام والوئام في المحيط الإقليمي والدولي.

٣- **ترسيخ الهوية:** ونقصد الحفاظ على هوية المجتمع العربي الدينية والاجتماعية والثقافية، وحمايتها من الاختراق الغربي الماكر، وتحصينها في مواجهة سيل العولمة الجارف، ذلك أن تلك الهوية تعد عنصرًا فاعلًا في ترسيخ أركان الأمن القومي العربي والمعيار الأساس لتحقيق الوحدة العربية الغائبة.

٤- **القـوة العسكرية:** من الضروري أن ننطلق بشكل سريع نحو استعادة ميكانيزمات القـوة العربيـة، وبنائها من جديد على أسس صلبة ومتينة؛ فالقـوة - كما يقول ليزي جيلب - هي «الوسيلة الضرورية لتحقيق كل الغايات الدولية المهمة، والعملة الأساسية في مملكة العالم». وفي هذا السياق؛ لا بد أن نشير إلى أن الأمن القومي العربي لن يتأسس على أساس قويم، إلا إذا كان يستند إلى رافدٍ قوي من الردع العسكري المرعب للقريب والبعيد، وهي قاعدة ينبغي أن نسلم بها؛ بعيدًا عن العواطف والأحلام الوردية التي يشحن بها الغرب أذهان الأجيال العربية الصاعدة حول السلام ومكافحة التسلح في الوقت الذي يوجه ترسانته العسكرية الضخمة، وعبر وكلاء شتى، إلى نحور المنطقة العربية البريئة.

إنه مهما راهنًا علىٰ السلام عبر مسارات التفاوض الدولي؛ سيظل السلاح هو حامي السلام الأول، حيث يستند الردع العسكري إلىٰ تطوير ترسانة ضخمة من أحدث الأسلحة وأكثرها تطورًا، والسعي بشكل معلن أو سري، وعبر تحالفات شتىٰ، للحصول علىٰ أسلحة المواجهة الدولية كافة، بما فيها تلك التي تحتكرها القوة العظمىٰ لنفسها مثل السلاح النووي للأهداف السلمية (السلم في مقدمته حماية الذات)، يضاف إلىٰ ذلك ضرورة السعي الدؤوب إلىٰ توطين صناعة السلاح العربية؛ لما لذلك من تأثير بالغ في توطيد أركان الأمن القومي العربي؛ وهو أمر بدأت بعض الدول العربية تتجه إليه بقوة عبر رؤية إستراتيجية طموحة، من منطلق أن الأثر الإيجابي لذلك التوطين؛ «لا يقتصر علىٰ توفير جزء من الإنفاق العسكري فحسب، بل يتعداه إلىٰ إيجاد أنشطة صناعية وخدمات مساندة كالمعدَّات الصناعية والاتصالات وتقنية المعلومات، مما يسهم في خلْق فرص عمل نوعية في الاقتصاد الوطني».

٥- **حيوية الدفاع المشترك:** في تقديري أن النقطة الأبرز لحماية الأمن القومي العربي هي حيوية الكتلة الدفاعية العربية وانسجامها في إعداد إستراتيجية الأمن القومي العربي؛ وانصهارها في بوتقة واحدة أمام أي خطر يهدد أمن الوطن العربي واستقراره، وهذا الانسجام الدفاعي هو الكفيل بردع أي خطر يهدِّد المنطقة؛ وهو السبيل الوحيد إلىٰ إظهار العرب قوة عظمىٰ علىٰ المستوىٰ الدولي. وهي حيوية لا بد من تطعيمها بنزعة هجومية تتمثل في مباغَتة العدو بالضربة الأولىٰ بدل أن نجلس القرفصاء في انتظار هجومه المحقق، وهنا لا بد من استدعاء الحكمة الشعرية العربية الشهيرة التي قرَّرها الشاعر الجاهلي **زهير ابن أبي سلمىٰ** في معلقته الشهيرة:

ومن لم يَـذُدْ عـن حوضِـه بـسلاحِه يُهَدَّم؛ ومـن لا يظلـم النـاسَ يُظلـم

إنها القاعدة التي تحكم السياسة الدولية، فالدول الأكثر أمنًا وتمكنًا هي الدول الأكثر هجومية علىٰ مستوىٰ العالم، وهناك فرقٌ بين الهجوم علىٰ العدو في نطاق حرب هو من أشعلها؛ وهو أمر يقتضيه واجب الدفاع عن النفس، وبين الهجوم بقصد خلق عداوات جديدة مع دولة ما؛ وهو أمر ليس من شيمة العرب في الماضي أو الحاضر. ويظل السلام بحاجة إلىٰ منطقة وسطىٰ من الوئام الداخلي، والقوة الذاتية، والتعاطي الإيجابي البنَّاء مع مختلف دول العالم علىٰ أساس الاحترام المتبادل والمشترك الإنساني الكوني.

٦- **التقدم العلمي والتكنولوجي**: مما لا شك فيه أن «العلم والتكنولوجيا نشاطان محددان ويتطلبان أعدادًا صغيرة نسبيًّا من الأفراد المبدعين والمؤسسات والمرافق والسياسات المناسبة، وهذا العدد الكبير من حمَلة الدكتوراه العرب في ميدان العلم والتكنولوجيا؛ يكفي وزيادة للاضطلاع بالنشاطات في ميدان العلم والتكنولوجيا المتقدمين، والمشكلة بالطبع ليست مجرد أفراد ودرجات علمية ؛ إذ من الأهمية القصوىٰ وجود قيم اجتماعية وثقافية وفكرية تدفع الأفراد إلىٰ طلب المعرفة. ومن الأهمية القصوىٰ أن يكون هناك التزام وطني بالتخطيط الرشيد والاعتماد علىٰ النفس، ومسألة التكاليف التمويلية لنظام العلم والتكنولوجية مسألة تافهة، وهي تقل كثيرًا عن التكاليف التي يجري تحملها حاليًّا في الأقطار العربية بسبب الافتقار إلىٰ وجود مثل هذا النظام».

إن العالم المتقدم اليوم يعيش ثورة تكنولوجية هائلة، والدول التي توجه بوصلة العالم لا تكتفي بما أنجز في الماضي؛ بل تعيش في عالم المستقبل من أجل الفوز برهان القوة والسيطرة علىٰ مجريات العلم لخدمة مصالحها الخاصة. إنه عصر ثورة العلم الجديد لدىٰ الدول المتطورة؛ حيث لا تكتفي تلك الدول بما

«تم جمعه أو مراكمته، وليست لها التزامات سابقة. المستقبل مفتوح أمامها، وهي منهمكة في كشف أسرار الطبيعة، وإنشاء أنظمة إنتاجية حديثة، وتطوير طرق تنظيمية ثورية ومتقدمة. إن قوتها كامنة في الرؤية لا في الذاكرة».

٧- **فاعلية التعاون الاقتصادي العربي**: وهو تعاون ينبغي أن يقوم على أساس شراكة قوية تجعل المصلحة العربية مرتكزها الأول، فلقد أصبح التعاون الاقتصادي في العصر الحديث «وسيلة متفقًا عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية؛ بوصفها الوسيلة الأكثر ضمانًا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب؛ مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة والمعبرة عن هذه الوسيلة». وهذا هو المفتاح الذي يجعل الاقتصاد العربي فاعلًا في البنية الاقتصادية العالمية وموجهًا لكثير من خيارات الدول التي تقف خلفها.

٨- **التنمية الثقافية**: وهي إحدى المقومات الأساسية لمفهوم الأمن القومي العربي؛ ذلك أن الثقافة هي جامع الأمة، ومن الضروري أن يرسم العرب سياسةً ثقافيةً موحدةً أكثر حيوية وفاعلية، وفي هذا السياق نقترح مجموعة من الخطوات من الضروري البدء بها بشكل مستعجل:

- تحصين الشباب العربي من الضياع؛ عن طريق خلْق برامج ثقافية جادَّة وطموحة، تعيد إلى الشباب العربي عشقه للثقافة وهيامه بأُطرها النظرية والعملية.
- إعادة الثقة للتراث العربي، عن طريق استئناف مسيرة تحقيق المخطوط العربي، ومتابعة البحث لاكتشاف أمهات الكتب العربية التي ما تزال مفقودة أو مطمورة في دهاليز المكتبات العربية أو الغربية.

- تكثيف الجهود وتنسيقها بين المؤسسات الثقافية العربية الفاعلة: (وزارات الثقافة العربية، الجامعات ومراكز البحث، المؤسسات الثقافية المعنية بحفظ التراث، المجامع اللغوية...).
- تشجيع مسيرة البحث العلمي عبر ضخٍّ ميزانيات كبيرة في مؤسسات التعليم العربية، واستحداث مجموعة من الجوائز العربية الضخمة لتشجيع المنافسة والابتكار والبحث الأصيل من قبل الباحثين العرب.
- رقمنة الكتب والمخطوطات ومصادر المعلومات العربية لتسهيل الولوج إليها؛ وهو ما يساعد الباحثين والمهتمين عبر الحصول علىٰ مصادر المعرفة في قالب رقمي؛ يمكِّن من التعامل معها بأريحية ويسر. وهذه إحدىٰ أولويات العصر التي لا ينبغي التأخر في تنفيذها.

٩- **درس التاريخ والجغرافيا:** أخبرنا التاريخ وعلمتنا الجغرافيا أن جيران العرب لهم مطامع شتىٰ في الوطن العربي، وعلىٰ رأس أولوياتهم أن يظل مفككًا ومهزومًا؛ كي تظل بوصلة العرب ضائعة وأحلامهم مهمَّشة ووجودهم في خطر. وقد علمنا التاريخ أن العرب - في اللحظات الحرجة - سرعان ما يتجاوزون خلافاتهم ولحظات انهزامهم عبر حنكتهم السياسية وبعد نظرهم الوحدوي، وحكمتهم الضاربة في أعماق الزمن. إن نقطة البدء في تأسيس الأمن القومي العربي وبنائه اليوم؛ تنطلق من «التوصل إلىٰ قناعة مشتركة حول الأضرار الجسيمة التي لحقت به من جراء الخطايا والفرص الضائعة». وهو ما يتطلب أخذ الدروس والعبر من الماضي، ومعالجة هموم الحاضر وتداعياته بكل إخلاص، والعبور نحو المستقبل بكثيرٍ من الحذر واليقظة والجدِّ.

١٠- **التخطيط للمستقبل**: وذلك بالسعي الجاد إلىٰ بناء إستراتيجية أمنية فاعلة تضع في الحسبان تحولات المستقبل الرقمية والتكنولوجية الهائلة، وتكليف نخبة المنظرين وصقور العمل السياسي العربي بإعداد خطة فاعلة للخروج من الأزمات العربية الراهنة بأقل الخسائر، ومحاولة العبور إلىٰ المستقبل برؤية إستراتيجية أعمق، وبذاكرة حية للإفادة من أخطاء الماضي وهمومه وآلامه؛ «فالماضي والحاضر والمستقبل وحدة لا سبيل إلىٰ انفصامها، ومعرفة الماضي هي وسيلتنا لتشخيص الحاضر ولمعرفة المستقبل».

١١- **استثمار التعاون الإقليمي والدولي لترسيخ الأمن القومي**: ينبغي علىٰ العرب استثمار التعاون مع القوىٰ الدولية المسالمة لصالح ترسيخ أركان أمنهم القومي؛ وفقًا للرؤية العربية المشتركة لمفهوم الأمن القومي كما تحددها وثائق ومؤتمرات الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، التي تؤكد علىٰ أن التعاون العربي الدولي ينبغي أن يُبنىٰ «علىٰ أساس الالتزام بالصكوك متعددة الأطراف، واحترام القانون الدولي، ومراعاة حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وإعادة التأكيد علىٰ التزامنا الكامل باحترام مبادئ سيادة الدول ووحدة أراضيها والتسوية السلمية للنزاعات الدولية كافة، وخاصة النزاعات والقضايا الإقليمية والثنائية وفقًا للقانون الدولي».

١٢- **حُسن الجوار**: ونقصد التعايش بسلام، ومن منطلق القوة، مع الجوار الإقليمي؛ وتعلُّم آلية التفاهم والتعايش مع هذا الجوار وفق مقتضيات مصلحة الشعوب، وأسس التعاون الدولي؛ بعيدًا عن الخضوع للمزايدات الدولية والابتزاز السياسي الذي تُذْكيه طموحات بعض الدول العظمىٰ تجاه المنطقة العربية.

وأخيرا؛ فإن هذه الدراسة نظرة سريعة وصادقة؛ حاولنا من خلالها أن نقدم رؤية بحثية مبسَّطة وواعية لمحدِّدات الأمن القومي العربي ووسائل تحققه داخليًّا وخارجيًّا؛ وهي رؤية نرجو أن تكون حافزًا لصناع القرار العرب للعمل بشكل فاعل وسريع من أجل تحقيق هذا الأمن، كما نرجو أن تدفع الباحثين إلى مزيدٍ من الحفريات في هذه القضية المصيرية بالنسبة للأمة العربية.

*

المصادر والمراجع

١- الإمام، إبراهيم المكي رحيمة، إستراتيجية تحقيق الأمن القومي: دراسة حالة السودان، الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٢، رسـالة ماجستير، إشراف محمد حسـين أبو صـالح، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٢.

٢- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، بيان بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس اتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، طرابلس، ليبيا، العدد ٧، السنة ٤، ٢٠٠٩.

٣- ابن أنيف، قريط، قصيدة (لو كنت مازن...)؛ منشورة على موقع العنكبوتية من خلال الرابط التالي:
http://www.toarab.ws/modules.php?name=poetHYPERLINK
http://www.toarab.ws/modules.php?name=poet&file=showpoem&pmid=338"&HYPERLINK
http://www.toarab.ws/modules.php?name=poet&file=showpoem&pmid=338"file=showpoemHY
PERLINK
http://www.toarab.ws/modules.php?name=poet&file=showpoem&pmid=338"&HYPERLINK
http://www.toarab.ws/modules.php?name=poet&file=showpoem&pmid=338"pmid=338

٤- بلقزيز، عبد الإله، أزمة الدولة الوطنية، مقال قيم منشور على صفحة الكاتب بموقع إكسير على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي: http://ixiir.com/articles/%D.html

٥- ـــــــــــــــ، الفرانكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحد ثقافي لغوي، ورقة للنقاش منشورة ضمن كتاب بنفس العنوان شارك فيه إنتاجه مجموعة من الباحثين والمفكرين العرب، تحرير: عبد الإله بلقزيز، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠١١.

٦- بوتشيش، إبراهيم القادري، الشراكات الاقتصادية العربية وانعكاساتها على التنمية المستدامة، مجلة الجامعة المغاربية، طرابلس، ليبيا، العدد ٧، السنة ٤، ٢٠٠٩.

٧- التومي، محمد، دور النهر الصناعي العظيم في أزمة المياه في الجنوب التونسي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية من خلال الرابط التالي:
http://www.csds-center.com

٨- جامعة الدول العربية، معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكري، وثيقة للجامعة العربية، نسخة بصيغة PDF منشورة على موقع جامعة الدول العربية على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي: http://www.lasportal.org/ar/aboutlas/Pages/Charter.aspx

٩- جبر، نهلة محمد أحمد، الأمن الثقافي: مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمجلة شؤون عربية التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، من خلال الرابط:
http://www.arabaffairsonline.org/article.php?p=251

١٠- جزان، نزار مؤيد، محاضرات في الأمن القومي العربي، بحث منشور على شبكة الإنترنت من خلال الرابط التالي: http://www.ina.edu.sy/tbl-images/FileLectures16-7-2014-747.pdf

١١- جيلب، ليزي، قواعد القوة: كيف يمكن للتفكير البديهي إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: كمال السيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، بالتعاون مع برنامج الكتاب العربي التابع للسفارة الأمريكية بالقاهرة، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر، د.ت.

١٢- الحديدي، صلاح الدين، حرب أكتوبر في الميزان العسكري، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، د.ت.

٧٨- ويليامز، جلين، اقتصاد المعرفة: اللغة والثقافة، ترجمة جبريل بن حسن العريشي، مراجعة: جمال الدين محمد الفرماوي، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، السلسلة الثانية (٨٧)، ٢٠١٣.

٧٩- يارغر، هاري آر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: رازح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ٢٠١١.



١ شارع اتحاد المحامين العرب (الطلمبات سابقًا) - جاردن سيتي - القاهرة
ص.ب: ٢٢٩ - برقيًا: إيرياليا - ت: ٢٧٩٥١٦٤٨ - ٢٧٩٢٢٦٧٩ - ف: ٢٧٩٦٢٥٤٣

P.O. BOX 229 - Cairo IREALEA, Cairo

Phone : 27951648 - 27922679 - FAX : 27962543

موقع المعهد على شبكة الإنترنت: www.iars.net

عنوان البريد الإلكتروني الخاص بالمعهد: iars@iars.net

الأ

عبث ال

العمل الفائز بال

د. ولد

